



إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة
في الضفة الغربية وغزة:
الاستعراض السادس للتقدم المحرز¹

STAFF REPORT FOR THE MEETING OF AD-HOC LIASON COMMITTEE

تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة
نيويورك، ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠

¹ أعد هذا التقرير فريق من خبراء صندوق النقد الدولي - يتألف من أسامة كنعان (رئيس البعثة)، وخافيير غوميز، وماريوش سوملينسكي. وقد أصدر خبراء الصندوق في ٥ ديسمبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ تقريراً بعنوان "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وغزة" (الوثيقة SM/07/384) تضمن تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة الموضح في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير الخبراء عن الضفة الغربية وغزة تنشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.imf.org/wbg).

الصفحة	المحتويات
٣.....	ملخص واف.....
٤.....	أولاً: آخر التطورات الاقتصادية.....
١٢.....	ثانياً: التطورات المالية العامة في ٢٠١٠.....
١٩.....	ثالثاً: آفاق الاقتصاد الكلي.....

الإطارات

١١.....	١- إصلاحات سلطة النقد الفلسطينية.....
٢٣.....	٢- أداء النمو الاقتصادي: مقارنة مع بلدان أخرى.....

جداول الإطارات

١٢.....	إيرادات المقاصة.....
١٦.....	تكوين صافي تراكم المتأخرات ٢٠٠٩-٢٠١٠.....
١٦.....	تمويل الموازنة الجارية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.....
١٧.....	مؤشرات المالية العامة عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.....
٢١.....	مقارنة بين السيناريو الأساسي والسيناريو المتشائم.....

الأشكال البيانية

٧.....	١- حصص الناتج القطاعي في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعام ١٩٩٤.....
٢٠.....	٢- التمويل الخارجي للنفقات الجارية والتطويرية.....
	٣- مسارات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المستوى الإقليمي مقارنة بعام ١٩٩٤
٢٤.....	٤- والمسارات الإقليمية لمعدلات البطالة.....

الجدول

٣١.....	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٣.....
٣٢.....	٢- عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بملايين الدولارات الأمريكية).....
٣٣.....	٣- عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بملايين الشيفلات).....

ملخص واف

استمر تعافي الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة مع توقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٨% في ٢٠١٠. فقد أدى قيام الحكومة الإسرائيلية بالتخفيف التدريجي للقيود المفروضة على الواردات، الذي أعقبه رفع القيود على واردات السلع الاستهلاكية ومستلزمات المشاريع التي تشرف عليها جهات مانحة، إلى تعزيز النمو الاقتصادي في غزة. وفي الضفة الغربية، تحقق النمو مدفوعاً بالإصلاحات في الموارد العامة والإصلاحات الأمنية التي أجرتها السلطة الفلسطينية بدعم من المساعدات المقدمة من المانحين وبفضل تخفيف عوائق الحركة الداخلية للسلع والسكان.

وينطلق التوسع الاقتصادي من قاعدة ضعيفة للغاية، لاسيما في غزة حيث تنخفض مستويات المعيشة بدرجة كبيرة عن المستويات التي كانت سائدة في عام ١٩٩٤. إذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج في قطاع غزة حالياً ٦٠% فقط من المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٤، ولا يزال معدل البطالة في القطاع أعلى من ٣٥%، وهو بذلك يمثل أحد أكبر معدلات البطالة في العالم. وحققت الضفة الغربية نتائج إيجابية، وإن لم يبدأ التعافي فيها إلا في عام ٢٠٠٧، في أعقاب هبوط للنشاط الاقتصادي، وذلك بفضل الإصلاحات المدعومة بالمساعدات والتي أجراها رئيس الوزراء د. سلام فياض. وبوجه عام، تراجع أداء النمو الكلي في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٤، حسبما يتضح من الاتجاه العام للنمو وتقلبه، مقارنة بأداء كثير من البلدان المماثلة من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٤.

ومن الضروري رفع القيود المتبقية على النشاط الاقتصادي لتحقيق نمو ثابت. فسوف يتراجع التعافي في غزة ما لم يُرفع الحظر على صادرات وواردات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية. وبالمثل، فسوف ينخفض النمو في الضفة الغربية مع استمرار القيود على الحركة والعبور، لاسيما القيود المفروضة على الصادرات إلى إسرائيل والقدس الشرقية، وعلى نفاذ القطاع الخاص إلى نحو ٦٠% من أراضي الضفة ("المنطقة ج"). وتمثل إزالة هذه القيود أهمية أيضاً لتحقيق نمط أكثر كفاءة لنمو الناتج يتوقف فيه كبح القطاعات المعتمدة على التجارة، ومنها قطاع الصناعة التحويلية.

وواصلت السلطة الفلسطينية جهودها في عام ٢٠١٠ على صعيد بناء المؤسسات وإجراء الإصلاحات المحددة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، غير أنها لا تزال تعاني من صعوبات كبيرة على مستوى السيولة بسبب نقص المساعدات المقدمة من المانحين. وقد أدت الإدارة السليمة والشفافة للإنفاق وتحسين الإدارة الضريبية، منذ عام ٢٠٠٧، إلى انخفاض حصة الأجور ودعم المرافق العامة في الموازنة، بالإضافة إلى تحسن إيرادات

الضرائب المحلية، وانخفاض عجز الموازنة الجارية ومن ثم انخفاض مساعدات المانحين اللازمة لتمويلها من ١.٨ مليار دولار في ٢٠٠٨ إلى ١.٢ مليار دولار في ٢٠١٠. وجاء أداء المالية العامة خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٠ على النحو المتوخى بوجه عام في موازنة ٢٠١٠. غير أن انخفاض مساعدات المانحين عن المبلغ المتوقع في الميزانية أدى إلى اقتراض مبالغ كبيرة من المصارف المحلية وتراكم المتأخرات. وثمة حاجة ملحة لتأمين مساعدات إضافية من المانحين بقيمة ٠.٣ مليار دولار لتغطية فجوة التمويل في عام ٢٠١٠.

و لدعم توسع القطاع الخاص وتعزيز كفاءة القطاع العام، يجب على السلطة الفلسطينية أن تحافظ على سجل أداءها القوي بتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الرئيسية. وتشمل هذه الإصلاحات تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وخصخصة توزيع الكهرباء، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال، واستعادة سلامة نظام التقاعد العام، وتنفيذ إصلاح الخدمة المدنية.

أولاً: آخر التطورات الاقتصادية

١- استمر الوضع الاقتصادي الكلي في الضفة الغربية وغزة في التحسن مع تسجيل نمو اقتصادي قوي حتى الآن في ٢٠١٠. فتشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٩% في الضفة الغربية و ١٦% في قطاع غزة في النصف الأول من ٢٠١٠ (مقارنة بالنصف الأول من ٢٠٠٩). وفي الضفة الغربية، استمر القطاع الخاص في اكتساب مزيد من الثقة بفضل الإدارة الجيدة للسلطة الفلسطينية والإصلاحات التي أجرتها مدعومة بمساعدات المانحين، وتحسن الأوضاع الأمنية، وانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان عما كانت عليه في بدايات عام ٢٠١٠. أما في غزة، فقد تحقق التعافي الاقتصادي مدفوعاً بالتخفيف التدريجي للحصار. غير أنه لا تزال هناك قيود على دخول الصادرات من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وعلى واردات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية والمواد الخام^٢. ولا يزال نمط النمو مائلاً بدرجة كبيرة نحو الخدمات، بينما لا يزال النشاط مكبوحاً في القطاعات المعتمدة على مدخلات الاستثمار وأسواق التصدير، لاسيما قطاع الصناعة التحويلية. وتشير توقعات متحفظة إلى بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية وغزة ما نسبته ٨% في ٢٠١٠.

^٢ تشير البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاءات الإسرائيلي إلى تراجع صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج بمقدار ١٨% بالقيمة الحقيقية في ٢٠٠٩، تبعه انخفاض آخر بمقدار ١% في الربع الأول من ٢٠١٠.

٢- ومن غير المؤكد استمرار أداء النمو القوي حتى نهاية عام ٢٠١٠ وما بعده بسبب استمرار القيود المفروضة على الحركة والعبور:

◀ فقد اعتمدت الحكومة الإسرائيلية، منذ يوليو/تموز ٢٠١٠، سياسة تجارية أكثر تحررا إزاء غزة ورفعت القيود المفروضة على واردات السلع الاستهلاكية ومستلزمات الاستثمار العام ومشاريع إعادة التعمير التي تشرف عليها جهات مانحة.^٣ غير أن هذه السياسة لا تزال تبقى على القيود المفروضة على واردات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية والمواد الخام، والحظر المفروض على الصادرات وعلى حركة سكان غزة عبر الحدود الخارجية.^٤ ونظرا للسوق المحلية المحدودة في غزة، لاسيما بالنظر إلى انفصالها عن الضفة الغربية، فمن غير المرجح أن يدوم النمو الاقتصادي المرتفع المسجل حتى الآن إذا استمر الحظر على استيراد مدخلات الاستثمار الخاص وعلى التصدير إلى إسرائيل.

◀ وفي الضفة الغربية، واصلت الحكومة الإسرائيلية إزالة المتاريس وغيرها من عوائق الحركة في النصف الأول من عام ٢٠١٠، مما أدى إلى زيادة خفض تكاليف النقل وتسهيل حركة التجارة

^٣ تقوم السياسة الجديدة للحكومة الإسرائيلية على استخدام قائمة من الواردات المحظورة تشمل (١) الأسلحة؛ (٢) والبنود التي يمكن أن يكون لها استخداما مدنيا/عسكريا مزدوجا، ما عدا الواردات الموجهة إلى الاستثمار العام ومشاريع الإنشاءات التي تشرف عليها جهات مانحة. ولما كانت مدخلات الاستثمار، ومنها مواد البناء، تندرج ضمن البنود "ذات الاستخدام المزدوج"، فإن هذه السياسة تبقى من الناحية الفعلية على هذا الحظر المفروض على واردات مستلزمات الاستثمار في القطاع الخاص.

^٤ يمكن الاستدلال على تأثير هذه السياسة الجديدة على غزة من خلال تغيير عدد حمولات الواردات إليها والتي يرصدها مركز التجارة الفلسطيني. فتشير التقديرات إلى ارتفاع المتوسط الأسبوعي لعدد الحمولات خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٠ إلى ٥٥٣ حمولة. وارتفع المتوسط بنحو ٦٦% إلى ما يقارب ٩٢٠ حمولة في يوليو/تموز، بعد تنفيذ هذه السياسة. وعلى الرغم من ذلك، فإن المستوى الجديد أقل كثيرا من المتوسط الأسبوعي لعام ٢٠٠٥ البالغ حوالي ٢٨٠٠ حمولة، قبل بدء الحصار على غزة في عام ٢٠٠٦. وثمة عاملين يفسران هذه الفرق: أولا، لم يعد مسموحا بدخول مستلزمات الإنشاء والمواد الخام إلى القطاع، على خلاف الوضع في ٢٠٠٥. وللتوضيح، فقد وصلت نسبة المستلزمات والمواد الخام إلى ٤% من إجمالي حجم الحمولة العادية في تموز/يوليو ٢٠١٠، في حين أنها كانت تشكل ٦٥% من إجمالي الحجم في عام ٢٠٠٥. ثانيا، تُفرض اليوم قيود كبيرة على السعة عند الحدود بين القطاع وإسرائيل، وهي قيود لم تكن قائمة في عام ٢٠٠٥. راجع " Gaza Strip Crossings Bi-Monthly Monitoring Report, June-July 2010"، راجع الموقع الإلكتروني <http://paltrade.org>

الداخلية للبضائع.^٥ ومع ذلك، لا تزال القيود المفروضة على الصادرات إلى إسرائيل مستمرة، إلى جانب القيود المفروضة على الواردات الخاصة من الآلات والمعدات المصنفة كبنود ذات استخدام مزدوج". فضلا على ذلك، لم يحدث أي تخفيف للقيود المفروضة على الاستثمار الخاص في "المنطقة ج"، التي تشكل ٦٠% من أراضي الضفة الغربية.^٦ ولا يزال تشديد الجدار الفاصل مستمرا، مخلفا أثرا سلبيا بالغا على الروابط التجارية القوية تقليديا بين الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتمثل إزالة القيود الواردة أعلاه مطلبا أساسيا لتحقيق كامل إمكانات النمو في الضفة الغربية، لاسيما مع كون الاقتصاد الإسرائيلي أقوى بأكثر من عشرين مرة من اقتصاد الضفة الغربية وغزة، ونظراً لتشرذم أراضي الضفة ما بين أراض فلسطينية ومستوطنات إسرائيلية، وعدم وجود موانئ بحرية أو جوية خاصة بها للنفذ المباشر إلى الأسواق الخارجية عن طريق.

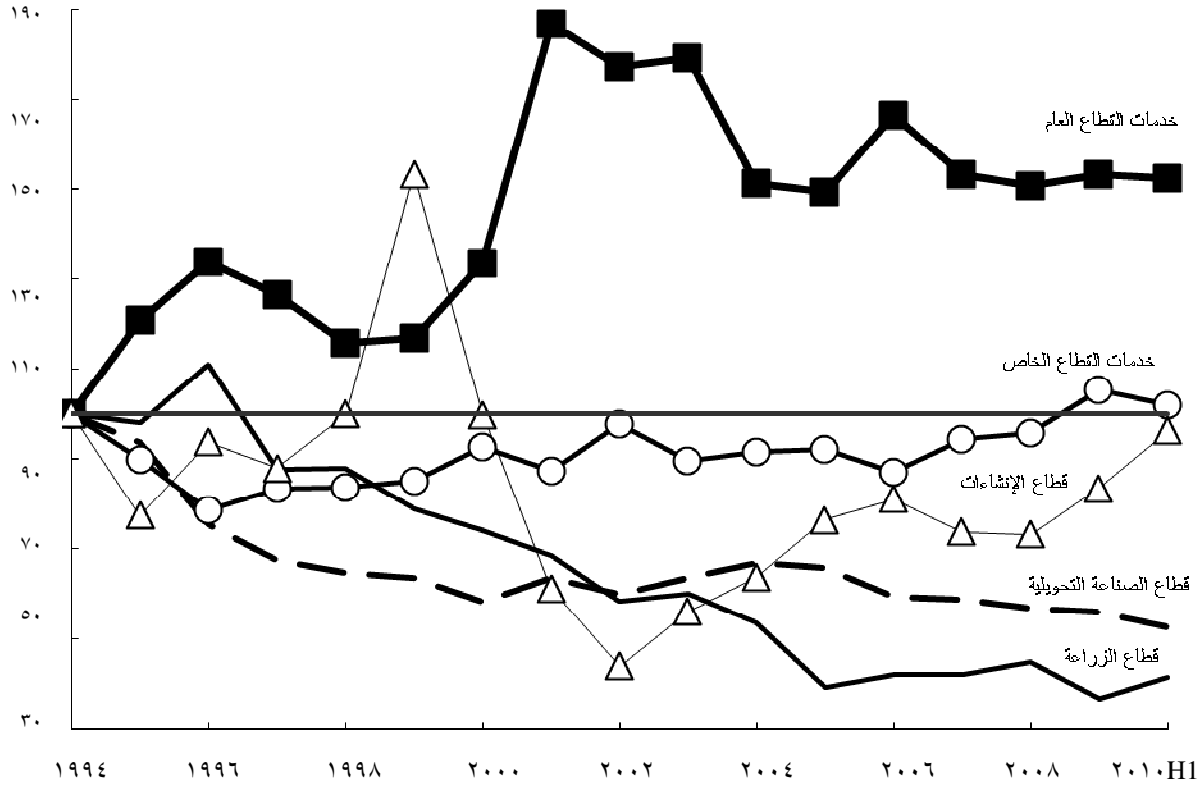
◀ وبالرغم من أن النمو الكلي كان قويا في النصف الأول من عام ٢٠١٠، فلا يزال معتمدا بصورة أساسية على النمو المتوقع في مجال الخدمات والإنشاءات، مع تأثر تكوين الناتج في القطاع الخاص بالقيود طويلة الأمد على التجارة الخارجية وليس بالميزة النسبية للضفة الغربية وقطاع غزة. ويصف الشكل البياني ١ تطور حصص النواتج القطاعية في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستوياتها في عام ١٩٩٤ عندما لم تكن هناك معوقات كبيرة أمام حركة التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومما يبعث على القلق البالغ تراجع حصة القطاع الزراعي في الناتج الكلي من ١٣% في ١٩٩٤ إلى ٦% في النصف الأول من ٢٠١٠، وتراجع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من ٢٠% إلى ١٠% عن نفس الفترة. وقد تضرر قطاع الصناعة التحويلية ضررا بالغا من جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب فرض القيود على واردات السلع الرأسمالية والمواد الخام، فضلا على انخفاض الإيرادات بسبب القيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. وفي المقابل، تحققت نتائج أفضل كثيرا في القطاعات المنتجة للسلع غير التجارية والقطاعات الأقل تأثرا بالقيود المادية، لاسيما في مجال الخدمات والأنشطة المرتبطة بالإنشاءات.

^٥ انخفض عدد عوائق الحركة داخل الضفة الغربية من ٦٢٦ عائقا في نهاية مارس/آذار ٢٠٠٩ إلى ٥٠٥ عوائق في نهاية مارس/آذار ٢٠١٠، وفقا لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. للاطلاع على المستجدات، راجع الموقع الإلكتروني

<http://ochaopt.org>

^٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن قيود الاستثمار في المنطقة "ج"، راجع تقرير "تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة "ج" في الضفة الغربية" (Restricting Space: The Planning Regime Applied by Israel in Area C of the West Bank)، الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر/كانون الثاني ٢٠٠٩. وللإطلاع على العوائق المادية والحوافز غير التجارية أمام عبور السلع من الضفة الغربية إلى إسرائيل، راجع تقرير البنك الدولي (An Analysis of the Economic Restrictions Confronting the West Bank and Gaza)، المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: <http://www.worldbank.org>. للاطلاع على وصف للقيود غير المادية، راجع "Restrictions Confronting the West Bank and Gaza Movement of Goods from the West Bank to East Jerusalem and Israel, January"، الصادر عن مركز التجارة الفلسطيني، والمنشور على الموقع الإلكتروني <http://www.paltrade.org> 2010.

الضفة الغربية وغزة: حصص الناتج القطاعي في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعام ١٩٩٤
(المؤشر ١٠٠=١٩٩٤)



المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: جاءت المساهمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على النحو التالي: ٩% لخدمات القطاع العام، و٤٦%.

٣- وتشير توقعات متحفظة إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠١٠ ككل ليصل إلى ٨%، نظراً لعدم التأكد من جودة هذا النمو واستمراريته، وذلك بالرغم من أن التقديرات أشارت إلى تحقيق النمو نسبة ١٠.٥% في النصف الأول من العام. وفي غزة، أدى التشديد الاستثنائي للحصار وتأثير الحرب إلى كبح الناتج بشدة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وكان لإرخاء القيود على الواردات أن يسمح بإشباع الطلب الكبير المقيد من المستهلكين على السلع والخدمات التي ظلت شحيحة حتى ذلك الحين. ولا يزال من غير الواضح مدى اتساع هذا الطلب المقيد ومدة تأثيره على الناتج. ويشكل عدم حدوث تراجع ملحوظ في معدلات البطالة في غزة (راجع أدناه) مثارا للقلق البالغ، حيث إن ذلك قد يشير إلى أن السبب في الارتفاع في الناتج هو الاستغلال الأفضل لموارد مستخدمة بالفعل، دون أن يكون ناشئاً عن استثمارات كبرى التي تستتبع

تشغيل عدد كبير من العمالة.^٧ وفي الضفة الغربية، ثمة خطر يتمثل في نقص المساعدات المقدمة من المانحين وما يتبعه من تقليص حاد للإنتاج الحكومي حتى نهاية ٢٠١٠، وهو ما يمكن أن يؤثر على النمو سواء بشكل مباشر أو من خلال تآكل ثقة القطاع الخاص في قدرة الحكومة على منع الزيادة في متأخرات المدفوعات.

٤- ولا يزال معدل البطالة في الضفة الغربية في تراجع مستمر، في حين يظل في غزة دون تغيير يذكر. فقد تراجع متوسط معدل البطالة في الضفة الغربية من ١٨% في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلى ١٦% في النصف الأول من عام ٢٠١٠. بينما ظل معدل البطالة في غزة عند مستوى ٣٧% دون تغيير يذكر خلال الفترتين. وفي حين أخذت البطالة مسارا هبوطيا في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٢، ظل معدل البطالة في غزة أعلى من ٣٠% منذ ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن عدد العاملين الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل في تزايد مستمر منذ عام ٢٠٠٧، فلا يزال هذا العدد يمثل حوالي ١١% من نسبة القوى العاملة، ومن ثم لا يسهم كثيراً في تقليص معدلات البطالة.^٨ ومن المتوقع أن يؤدي إرخاء القيود على الواردات ومدخلات الاستثمار، بمجرد تنفيذه، إلى انخفاض معدل البطالة بوتيرة أسرع، وتضاؤل عدم اليقين بشأن استمرارية النمو، واكتساب القطاع الخاص مزيداً من الثقة في قدرته على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بصورة مطردة.

٥- ولا يزال التضخم في اتجاه هبوطي مستمر حتى الآن في عام ٢٠١٠. فقد انخفض معدل التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (مقيماً بالشيفل الإسرائيلي الجديد) من حوالي ٥% في يناير/كانون الثاني إلى ٣% في يوليو/تموز. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع معدل التضخم في إسرائيل وتخفيف القيود المفروضة على الواردات وهبوط أسعار الغذاء العالمية. وفي حين ارتفع معدل التضخم في قطاع غزة ارتفاعاً حاداً بما يتجاوز معدل التضخم في الضفة الغربية مع تشديد الحصار على القطاع خلال عام ٢٠٠٨، فقد اتخذ اتجاهها هبوطياً في أعقاب حرب غزة في مطلع عام ٢٠٠٩. وبحلول يوليو/تموز ٢٠١٠، سجل التضخم انخفاضاً كبيراً في غزة

^٧ يمكن أن يُقيد تشغيل العمال في الشركات في غزة بشكل غير مباشر وذلك عن طريق منع دخول واردات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية والمواد الخام، وذلك حسب مدى التكامل بين رأس المال والعمالة في الإنتاج.

^٨ كانت القيود المفروضة على دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠ أكثر شدة في غزة عنها في الضفة الغربية. ففي حين كان مسموح لنحو ٢٧٠٠٠ عامل من غزة، أو ١٣% من القوى العاملة فيها، بالعمل في إسرائيل في ١٩٩٩، فقد انخفض هذا العدد على مدار العقد الماضي حتى أصبح لا يذكر. وفي الضفة الغربية، أدت القيود المفروضة إلى تراجع عدد العمال من ١٠٨٠٠٠ في ١٩٩٩، أو ١٩% من القوى العاملة في الضفة الغربية، إلى ٥٤٠٠٠ عامل في المتوسط، أو ١١% من قوتها العاملة، خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٦. وقد ارتفع عدد عمال الضفة الغربية في إسرائيل في ظل الحكومة الجديدة برئاسة د. سلام فياض منذ ٢٠٠٧، حيث وصل العدد إلى ٨٠٠٠٠ عامل في المتوسط في النصف الأول من ٢٠١٠، إلا أنه ظل عند مستويات ٢٠٠٦-٢٠٠١ بمتوسط ١١% كنسبة من القوى العاملة في الضفة الغربية.

(١%) مقارنة بالتضخم في الضفة الغربية (٣%) والقدس الشرقية (٥%)، وهو ما يرجع إلى التخفيف الملحوظ للحصار على المواد الغذائية وغيرها من الواردات الاستهلاكية، بالإضافة إلى ارتفاع الوزن الترجيحي للمواد الغذائية في سلة الاستهلاك في غزة مقارنة بالمناطق الأخرى.

٦- ولم تتأثر المصارف التجارية تأثراً شديداً بالأزمة المالية العالمية ولا تزال تحقق أداء جيداً. وبوجه عام، لا تزال المصارف في الضفة الغربية وغزة تتمتع بقدر محدود من الانفتاح على الأسواق العالمية، وتطبق ممارسات إقراض متحفظة على المستوى المحلي.^٩ وفي الضفة الغربية، ارتفعت الودائع الخاصة بالدولار الأمريكي بمقدار ٧% في السنة حتى يونيو/حزيران ٢٠١٠ توازياً مع نمو الدخل الخاصة. أما في غزة، فقد تراجع حجم الودائع الخاصة بمقدار ٩%، وهو ما يرجع إلى السحوبات النقدية الكبيرة لتلبية الطلب المقيد على السلع الاستهلاكية في أعقاب إرخاء القيود على الواردات. وازداد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص في الضفة الغربية بمقدار ٤٠% معظمه لأغراض تمويل التجارة الخارجية ودعم أنشطة البناء والتشييد. وفي غزة، تحسنت الاحتمالات المتوقعة للمصارف نتيجة لتخفيف القيود المفروضة من الحكومة الإسرائيلية على دخول السلع الاستهلاكية وأوراق النقد (راجع أدناه) ومع تزايد ثقة المودعين في قدرتهم على السحب النقدي. وبالرغم من استمرار القيود المفروضة على دخول الدينار الأردني والدولار الأمريكي بشكل رسمي، فقد أصبح أثرها محدوداً مع تدفق هاتين العملةتين إلى الداخل عن طريق المعابر التي تم تخفيف القيود عليها، بالإضافة إلى تيسير الحكومة الإسرائيلية دخولها لأغراض مدفوعات المنظمات الدولية. وقد أدى تحسن الأوضاع في غزة إلى زيادة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بمقدار ٨% مما أدى إلى عكس مسار الاتجاه الهبوطي الساري منذ نهاية ٢٠٠٧. غير أنه من غير المرجح أن يدوم تعافي الائتمان الخاص من دون إنعاش الاستثمار الخاص، وهو ما يقتضي رفع القيود على مدخلات الإنتاج المستوردة. وتتبع زيادة الائتمان في الضفة الغربية وغزة من التحسينات الكبيرة التي طرأت على البنية التحتية للسوق المالية منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية الذي يساعد على تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين على نحو أفضل. ولا تزال السلطة النقدية الفلسطينية مستمرة في إحراز تقدم على صعيد الإصلاحات المؤسسية مدعومة بالمساعدات الفنية المكثفة التي يقدمها الصندوق (الإطار ١).

٧- ولا يزال ثمة تعاون وثيق جارٍ بين السلطة الفلسطينية وبنك إسرائيل المركزي لتيسير التعاون بين المصارف التجارية الفلسطينية والإسرائيلية. فقد تراكمت فوائض نقدية كبيرة بالشيكات الإسرائيلي لدى المصارف الفلسطينية في عام ٢٠٠٩ بسبب رفض البنوك الإسرائيلية قبول هذه الودائع النقدية بداعي المخاوف من التبعات

^٩ اتخذت نسبة القروض المتعثرة والموضوعة على قائمة المراقبة إلى إجمالي القروض اتجاهاً هبوطياً لتصل إلى ٣.١% في نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، نزولاً من ١١.٠% في نهاية ٢٠٠٨ و ٣.٧% في نهاية ٢٠٠٩.

القانونية. وقد حُلّت هذه المشكلة في يوليو/تموز ٢٠١٠ بعقد اتفاق خاص يقضي بإيداع فائض النقد بالشيفل الإسرائيلي على أساس منتظم في حسابات بنوك إسرائيلية لدى البنك المركزي الإسرائيلي. ويعمل بنك إسرائيل المركزي وسلطة النقد الفلسطينية حالياً على إيجاد طرق لضمان تحويل المبالغ النقدية على أساس منتظم إلى غزة بما يكفي لتغطية احتياجات المصارف التجارية بالكامل، دون وضع سقف محددة سلفاً للكمية أو تكوين العملة.^{١٠} وقد أُتاحت هذه المرونة بالفعل تحويل المبالغ النقدية إلى غزة، منذ يوليو/تموز ٢٠١٠، بما يتجاوز الحد الشهري المعتاد البالغ ٥٠ مليون شيفل إسرائيلي جديد، وإحلال أوراق نقدية جديدة بقيمة ٣١ مليون شيفل محل الأوراق البالية.

^{١٠} تم التوصل إلى اتفاق غير رسمي في ٢٠٠٩ بين السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية يسمح بمرور ٥٠ مليون شيفل شهرياً. ولا يشمل هذا الاتفاق دخول الدينار الأردني أو الدولار الأمريكي.

الإطار ١: إصلاحات سلطة النقد الفلسطينية

واصلت سلطة النقد الفلسطينية تنفيذ الإصلاحات المؤسسية مدعومة بالمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. ويتمثل الهدف الأساسي للسلطة في تعزيز صحة النظام المصرفي عن طريق تشديد الرقابة وتطبيق قواعد تنظيمية احترافية بما يتماشى مع الممارسات الدولية. وتخضع جميع المصارف في غزة والضفة الغربية للرقابة الميدانية والمكتبية على أساس منتظم لضمان إنفاذ هذه القواعد. وتستخدم السلطة في هذا الصدد طائفة واسعة من الأدوات الاحترافية، تشمل نسب الاحتياطيات الإلزامية، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والحد الأدنى لنسب السيولة، وحدود التركيز الائتماني، ومخاطر النقد الأجنبي. وبدأت السلطة في مراقبة امتثال المصارف منذ عام ٢٠٠٨ لمدونة قواعد حوكمة الشركات التي تم وضعها تمشياً مع معايير اتفاقية بازل ٢. وتهدف السلطة في الأجل المتوسط إلى أن تتحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، وقد تمكنت من إحراز تقدم في عدة مجالات خلال العام الماضي:

- عدت السلطة إلى تقوية الإطار الرقابي والتنظيمي، فنهضت بخطتها الرامية إلى تنفيذ معايير بازل ٢ بالكامل بنهاية عام ٢٠١١. وأصدرت القواعد المنظمة لإفصاح المؤسسات المالية عن المعلومات وفقاً لتلك المعايير في مايو/أيار ٢٠١١. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، أنشئت وحدة داخل السلطة بهدف إنفاذ تعليمات الائتمان العادل لتوحيد ورفع مستوى جودة المعلومات المتعلقة بسياسات الائتمان وتوضيح شروطه الأساسية للمقترضين والكفلاء على حد سواء. وفي أغسطس ٢٠١٠، تم اعتماد القواعد المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ المتعلقة بالمصارف التجارية. ويجري حالياً تطبيق هذه القواعد على عمليتي اندماج أجريتا مؤخراً بهدف تقوية قاعدة رأس المال في مصارف أصغر حجماً. وتطبق السلطة أيضاً معايير وإجراءات بازل في عمليات تصفية البنوك التي تعجز عن الوفاء بالمعايير الاحترافية، ومن ذلك تصفية البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في ٢٠٠٩ وبنك الأقصى الإسلامي في نيسان/إبريل ٢٠١٠.
- في يوليو/تموز ٢٠١٠، تم التشغيل الكامل لنظام حديث لتقييم الجدارة الائتمانية ضمن أنشطة مكتب المعلومات الائتمانية القائم على شبكة الإنترنت مما أسهم في تعزيز جودة المعلومات المتعلقة بالجدارة الائتمانية للمقترضين وتسهيل منح القروض المصرفية لعملاء جدد. وأدى نظام تتبع الشيكات المرتجعة، الذي يجري العمل به منذ نهاية ٢٠٠٩، إلى انخفاض عدد الشيكات المرتجعة بنحو ٢٧% خلال النصف الأول من ٢٠١٠.
- تهدف سلطة النقد الفلسطينية إلى الانتهاء من إنشاء نظام مدفوعات إلكتروني بنهاية عام ٢٠١٠، يتكون من نظام للتسوية الإجمالية الفورية وغرفة مقاصة آلية. ومن شأن هذا النظام أن يرفع كفاءة مدفوعات المصارف ويساعد على خفض مخاطر السيولة. وبدأ إجراء اختبار مدى قبول المستخدمين للنظام، تمشياً مع الممارسات الدولية، في يوليو/تموز ٢٠١٠، بغية تحديد المشكلات المحتملة قبل بدء تشغيله المقرر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠. وسوف تعقد السلطة حلقات عمل حتى نهاية عام ٢٠١٠ لتدريب موظفي المصارف التجارية على استخدام هذا النظام.
- اعتمد مجلس الوزراء قانوناً مصرفياً جديداً لتقوية الإطار القانوني للقطاع المالي في مارس/آذار ٢٠١٠ ومن المتوقع أن يوقع عليه رئيس السلطة الفلسطينية بحلول أكتوبر ٢٠١٠. ويقوم مجلس الوزراء حالياً بمراجعة قانون البنك المركزي الجديد، الذي يضمن استقلالية سلطة النقد. وقد بدأ العمل بقانون مكافحة غسل الأموال تمشياً مع المعايير الدولية منذ أكتوبر ٢٠٠٧، بدعم فني مقدم من الصندوق والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ثانياً: تطورات المالية العامة في ٢٠١٠

٨- جاء أداء المالية العامة للسلطة الفلسطينية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٠ كما هو متوخى بوجه عام في الموازنة - مع توقع استمرار عجز الموازنة الجارية عند مستوى ١٨% من إجمالي الناتج المحلي - غير أن نقص المساعدات من المانحين أدى إلى تراكم متأخرات المدفوعات المحلية والاقتراض من المصارف التجارية:

◀ وصلت إيرادات الموازنة، باستثناء البنود غير المتكررة مثل توزيعات الأرباح ورسوم الترخيص، إلى المستوى المستهدف في الموازنة. وجاءت إيرادات المقاصة أقل من مبالغ الموازنة التناسبية، وهو ما يرجع إلى كبح الواردات إلى غزة الناجم عن القيود المفروضة عليها حتى يوليو/تموز ٢٠١٠^{١١} ومن المتوقع أن يؤدي رفع القيود على الواردات الاستهلاكية منذ تموز/يوليو إلى زيادة إيرادات المقاصة حتى نهاية العام. وقد أدى التحسن الكبير في إيرادات الضرائب المحلية في الضفة الغربية إلى تعويض النقص في إيرادات المقاصة، وهو ما يرجع إلى النمو الأعلى من المتوقع في أوائل ٢٠١٠ وتحسن الامتثال. وجاءت البنود غير المتكررة، المدرجة تحت فئة "الإيرادات غير الضريبية"، أقل من المتوقع في الميزانية بسبب انخفاض رسوم الترخيص وتوزيعات الأرباح.

الضفة الغربية وغزة : إيرادات المقاصة

٢٠١٠	٢٠٠٩		٢٠٠٨			
يناير-يوليو	يناير-ديسمبر	أغسطس-ديسمبر	يناير-يوليو	أغسطس-ديسمبر	يناير-يوليو	أغسطس-ديسمبر
(بملايين الشقيقات)						
٢٧٠٢	٤٣٧٢	١٩٧٩	٢٣٩٣	٣٩١٨	١٧٠٠	٢٢١٧
٢٥١٠	٤٠٢٠	١٨٠٤	٢٢١٦	٣٥١٤	١٥٢٢	١٩٩٢
١٩٢	٣٥٢	١٧٥	١٧٧	٤٠٤	١٧٨	٢٢٥

المصدر: وزارة المالية

^{١١} إيرادات المقاصة من الضرائب على المنتجات النفطية جاءت أيضاً أقل من المعتاد في النصف الأول من ٢٠١٠ بسبب انخفاض كمية الوقود وغيره من المنتجات النفطية الموردة إلى غزة، بما في ذلك بسبب توقف الاعتماد على الوقود المستورد من إسرائيل والاستعاضة عنه بوقود مستورد من مصر بسعر أقل.

◀ ومن المتوقع أن ترتفع فاتورة الأجور لعام ٢٠١٠ بنحو ٢% عما هو متوقع في الموازنة (أو بحوالي ٣٠ مليون دولار أمريكي)، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تعديل العلاوات لبعض فئات الموظفين، ويشمل ما يلي: '١' دفع مبلغ غير متكرر لمتأخرات "علاوات المخاطرة" المستحقة لموظفي قطاع الصحة؛ '٢' تصحيح علاوات الجهات الرقابية التي لم يتم احتسابها في الموازنة. وبخلاف التصحيحات في علاوات الجهات الرقابية، اقتصر ارتفاع فاتورة الأجور على الزيادة في معدل الأجور العام بمقدار ٤% حسب توقعات الموازنة، وارتفاع صافي معدل التوظيف في القطاع العام في نطاق الحد السنوي البالغ ٣٠٠٠ موظف. وقد ارتفع عدد الموظفين في القطاع العام بمقدار ٢٠١٧ موظفاً خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز، منهم ٤٢١ موظفاً في القطاع الصحي، و٨٦٥ في قطاع التعليم، و٤٦٥ في الأمن، و٣٦٥ في قطاعات أخرى.

◀ ولمواجهة نقص المساعدات ونظراً لعدم التأكد من توقيت صرف المبالغ، أصدرت وزارة المالية أوامر للوزارات التنفيذية بالاحتفاظ بالتزامات النفقات غير الأجور عند مستوى أقل من مبالغ الموازنة التناسبية، وهو ما تيسر إجراؤه بفضل نظام المحاسبة الآلي الذي يربط حالياً بين وزارة المالية وجميع الوزارات التنفيذية الأخرى. وانخفضت التزامات النفقات الجارية بخلاف بالأجور عن مبالغ الموازنة التناسبية بنحو ٧٧ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز. وسجلت جميع فئات الإنفاق انخفاضاً عما هو متوقع في الموازنة، بما في ذلك النفقات التشغيلية (بمقدار ٣٠ مليون دولار أمريكي) والنفقات التحويلية (بمقدار ٣٣ مليون دولار) والنفقات الرأسمالية الصغرى (بمقدار ١٤ مليون دولار).

◀ وانخفض حجم صافي الإقراض (بما في ذلك مدفوعات الحكومة المركزية لتسديد فواتير المرافق المستحقة على البلديات) عما هو متوخى في الموازنة. ويرجع هذا الانخفاض إلى ما يلي: '١' تحسن الرقابة والتحفيز على سداد الفواتير، بما في ذلك تركيب عدادات بنظام الدفع المسبق في الضفة الغربية؛ '٢' زيادة المبالغ التي تسدها شركة توزيع الكهرباء في غزة نظير الوقود المستهلك في محطة توليد كهرباء غزة لإنتاج الكهرباء. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض حجم الإقراض الصافي مع نقل مسؤولية توزيع الكهرباء في شمال الضفة الغربية من البلديات إلى إحدى الشركات الخاصة، وهي شركة توزيع كهرباء الشمال.

◀ انخفضت مساعدات المانحين لتمويل الموازنة الجارية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٠ بدرجة كبيرة عما هو متوخى في موازنة ٢٠١٠، إذ لم يتم صرف سوى ٥٤٦ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٧٢٥ مليون دولار المتوخى في الميزانية. وفضلا على ذلك، جاء مبلغ المساعدات الموجهة للمشاريع التطويرية أقل من المخطط بنحو ١٤٢ مليون دولار، منه ١١٦ مليون دولار قامت الخزانة بتغطيته نقدا لحين صرف المساعدات الخارجية، في حين تراكم المبلغ المتبقي وقدره ٢٦ مليون دولار كمتأخرات.

◀ وأدى نقص المساعدات إلى تراكم متأخرات بمبلغ ١١٨ مليون دولار أمريكي بما في ذلك المتأخرات المستحقة لصندوق التقاعد^{١٢} والموردين من القطاع الخاص والمشاريع الإنمائية (راجع الجدول أدناه). ودفعت صعوبات السيولة السلطة الفلسطينية إلى اقتراض حوالي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من المصارف المحلية خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز، مما أنشأ رصيد دين لدى المصارف التجارية بحوالي ٠.٨ مليار دولار في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٠. وفي حين أن سعر الفائدة على القروض التجارية أفضل نسبيا من متوسط سعر الفائدة على مقترضى القطاع الخاص^{١٣}، إلا أن ارتفاع رصيد الدين يتقل الموازنة بأعباء جسيمة من مدفوعات الفائدة (يُتوقع أن تصل مدفوعات الفائدة المحلية إلى نحو ٤٠ مليون دولار أمريكي، أو حوالي ٣% من نفقات غير الأجور)، وهي ما سوف ينعكس في النهاية في صورة زيادة متطلبات تمويل الموازنة الخارجي.

^{١٢} تعمل وزارة المالية حاليا على حصر متأخرات المعاشات المستحقة على الحكومة. وتتألف هذه المتأخرات من فئتين عامتين: (١) المتأخرات المتعلقة بالموظفين العاملين لدى السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٤؛ و(٢) متأخرات الموظفين العاملين في الخدمة المدنية لدى منظمة التحرير الفلسطينية قبل عام ١٩٩٤. وقدّرت وزارة المالية مبدئيا رصيد المتأخرات في الفئة الأولى بقيمة ٤١٠ مليون دولار أمريكي بنهاية يوليو/تموز ٢٠١٠ (تراكم منه ٤١ مليون دولار خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٠). ومن المتوقع الانتهاء من احتساب المتأخرات في الفئة الثانية قبل نهاية ٢٠١٠.

^{١٣} متوسط سعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك المحلية على القروض التجارية، ويأتي معظمها من البنك العربي وبنك فلسطين، يبلغ نحو ٥% من مبلغ القرض (تُحصّل فائدة على قروض السلطة الفلسطينية بقيمة ٤% بالنسبة للقروض المقومة بالدولار الأمريكي و٧% للقروض المقومة بالشيقل).

◀ وانخفضت النفقات التطويرية بدرجة كبيرة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٠ عما هو متوقع في الموازنة، بسبب القيود المفروضة على دخول مستلزمات الاستثمار إلى غزة، إضافة إلى تأخر صرف المساعدات كما سلف الذكر. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة تنفيذ مشاريع الاستثمار العام حتى نهاية العام، نتيجة لإرخاء القيود في الآونة الأخيرة على واردات المدخلات الموجهة إلى المشاريع التي تمويلها جهات مانحة في غزة.

٩- ومن المتوقع أن تظهر مشكلات خطيرة على مستوى السيولة في الفترة المتبقية من السنة ما لم يتم صرف مساعدات المانحين على نحو عاجل. فقد تم صرف نحو ٠,٦٧ مليار دولار أمريكي في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أوائل سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، وأشارت الجهات المانحة إلى صرف مبلغ آخر مقداره ٠,٢٥ مليار دولار في الفترة المتبقية من السنة، مما يجعل مجموع مبلغ التمويل الذي تم صرفه بالفعل أو الإشارة إليه ٠.٩٣ مليار دولار،^{١٤} وهو ما يحدث فجوة تمويلية تقدر بنحو ٠.٣ مليار دولار لعام ٢٠١٠، في ضوء عجز الموازنة المتوقع بمقدار ١,٢٤ مليار دولار. ويتعين وضع إطار محسن للتنسيق بين الجهات المانحة للمساعدة في ضمان صرف التزامات مبالغ المساعدات في حينها، والسماح للسلطة الفلسطينية باتخاذ استعدادات أفضل في حالة تأخر الصرف.

^{١٤} صافي الاقتراض المصرفي لعام ٢٠١٠، والمقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار في نهاية يوليو/تموز ٢٠١٠، يتوخى سداه بالكامل بحلول نهاية ٢٠١٠ بما يتفق مع قانون الموازنة.

تكوين صافي تراكم المتأخرات لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠

يناير إلى يوليو		
٢٠١٠	٢٠٠٩	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
مساهمات في صندوق التقاعد:		
٢٠	٤٣	١/ منها : مساهمات الموظفين
٢١	٩٠	٢/ مساهمات الحكومة
٥١	١١٧	٣/ موردي القطاع الخاص
٢٦	٣٠	٣/ المشاريع التطويرية
١١٨	٢٨٠	المجموع

١/ بنود مدرجة تحت فئة نفقات الأجور .

٢/ بنود مدرجة تحت فئة نفقات غير الأجور .

٣/ بنود مدرجة تحت فئة مشاريع تطويرية .

تمويل الموازنة الجارية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (الوضع في ٧ سبتمبر ٢٠١٠)

٢٠١٠	٢٠١٠	سبتمبر إلى ٨ ديسمبر	يناير إلى ٧ سبتمبر	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
فجوة التمويل/٢	مشار إليه/١	مشار إليه/١	فعلي	موازنة	منصرف	منصرف	
(بملايين الدولارات الأمريكية)							
٣١٥	٩٢٥	٢٥١	٦٧٤	١٢٤٠	١٣٤٩	١٧٦٢	مجموع المساعدات الدولية
صفر	صفر	٢٠٠-	٢٠٠	صفر	١٧٦	٢٩-	التمويل المصرفي المحلي(صافي)
٣١٥	٩٢٥	٥١	٨٧٤	١٢٤٠	١٥٢٥	١٧٣٣	مجموع التمويل/2
(أ-ب(-)ج)	(ب(+))ج	(ج)	(ب)	(أ)			

١ / المساعدات المالية الواردة في العمود "المعون" مشار إليه " تتألف من المبالغ التي صرفتها الجهات المانحة أو أكتنتها .

٢ / يُحتسب مجموع فجوة التمويل في هذا الجدول بافتراض عدم وجود صافي اقتراض محلي لسنة ٢٠١٠، بما يتوافق مع الموازنة.

مؤشرات المالية العامة عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١
(بملايين الدولارات الأمريكية؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١١	٢٠١٠			٢٠٠٩		
	توقعات سنوية	توقعات سنوية	توقعات سنوية			
٢,١٥٥	١,٨٩٥	١,٧٣	١,١٢٤	١,٩٢٧	١,٥٩٨	مجموع صافي الإيرادات
٧٧٥	٦٨٩	٤١٣	٤١٢	٧٠٧	٥٨٥	إجمالي الإيرادات المحلية
٤٧٥	٤٢٤	٢٥٣	٢٢٠	٣٧٧	٣٠١	الإيرادات الضريبية
٣٠٠	٢٦٥	١٦٠	١٩٣	٣٣٠	٢٩٤	الإيرادات غير الضريبية
١,٥٠٠	١,٢٨٠	٧٠٥	٧٧٠	١,٣٢٠	١,١٠٣	إجمالي إيرادات المقاصة
١٢٠	٧٤	٤٥	٥٨	١٠٠	٩١	رديات الضرائب
٣,١٠٠	٣,١٣٠	١,٧٩٧	١,٨٤٩	٣,١٧٠	٣,١٩٠	إجمالي النفقات الجارية (على أساس الالتزام):
١,٦٤٣	١,٥٨٠	٩١٦	٩٠٤	١,٥٥٠	١,٤٦٧	نفقات الأجور
١,٢٥٨	١,٣٠٠	٧٢٢	٧٩٩	١,٣٧٠	١,٣٤٩	نفقات غير الأجور
٢٠٠	٢٥٠	١٥٩	١٤٦	٢٥٠	٣٧٤	صافي الإفراض
٣,١٥٠	٣,١٣٠	١,٧١١	١,٨٤٩	٣,١٧٠	٢,٩٢٠	مجموع النفقات الجارية (نقدي)
١,٣٠٨	١,٣٠٠	٦٥٠	٧٩٩	١,٣٧٠	١,١٤٢	منها: نفقات غير الأجور
٩٤٥-	١,٢٣٥-	٧٢٤-	٧٢٥-	١,٢٤٣-	١,٥٩٢-	رصيد النفقات الجارية على أساس الالتزام
٩٩٥-	١,٢٣٥-	٦٦٨-	٧٢٥-	١,٢٤٣-	١,٣٧١-	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي)
٧٠٠	٤٥٠	١٧١	٣٩١	٦٧٠	٤٣٠	المشروعات التطويرية (على أساس الالتزام)
٧٠٠	٤٥٠	١٤٥	٣٩١	٦٧٠	٤٠٠	المشروعات التطويرية (على أساس نقدي)
١,٦٩٥-	١,٦٨٥-	٧٧٢-	١,١١٦-	١,٩١٣-	١,٧٧١-	عطل (على أساس نقدي، شاملاً النفقات التطويرية)
١,٦٩٥	١,٦٨٥	٧٧٢	١,١١٦	١,٩١٣	١,٧٧١	التمويل
١,٦٩٥	١,٦٨٥	٥٧٦	١,١١٦	١,٩١٣	١,٧٥٥	الدعم الخارجي للنفقات الجارية والتطويرية
٩٩٥	١,٢٣٥	٥٤٦	٧٢٥	١,٢٤٣	١,٣٥٥	الدعم الخارجي للنفقات الجارية
٧٠٠	٤٥٠	٢٩	٣٩١	٦٧٠	٤٠٠	الدعم الخارجي للنفقات التطويرية
---	---	١٩٧	---	---	١٧٦	التمويل المحلي
---	---	---	---	---	٤-	صافي الدين الخارجي
						بنود للنتيجة:
٧,٨٠٦	٧,٠٢٢	٧,٠٢٢	٧,٠٢٢	٧,٠٢٢	٦,١١٧	إجمالي الناتج المحلي
٦,١	٦	٣,٦	٣,١	٥,٤	٤,٩	إيرادات الضرائب المحلية (% إجمالي الناتج المحلي)
١٩,٢	١٨,٢	١٠	١١	١٨,٨	١٨	إيرادات المقاصة (% إجمالي الناتج المحلي)
٢١	٢٢,٥	١٣	١٢,٩	٢٢,١	٢٤	نفقات الأجور (على أساس الالتزام) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي،
٢,٦	٣,٦	٢,٣	٢,١	٣,٦	٦,١	صافي الإفراض (شاملاً الدعم؛ % إجمالي الناتج المحلي)
١,٠٠	١,٢٣	٠,٥٥	٠,٧٣	١,٢٤	١,٣٥	التمويل الخارجي للموازنة الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١٢,١-	١٧,٦-	١٠,٣-	١٠,٣-	١٧,٧-	٢٦,٠-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
١٢,٧-	١٧,٦-	٨,٩-	١٠,٣-	١٧,٧-	٢٢,٤-	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
---	---	٠,١٢	---	---	٠,٣٠	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (بمليارات الدولارات الأمريكية)
---	---	٠,٠٧	---	---	٠,٢١	منمأخرات إنفاق غير الأجور
---	---	١,٧	---	---	٤,٩	صافي تراكم متأخرات الإنفاق (% إجمالي الناتج المحلي)
٥٥	٥٥	٢٢	٣٢	٥٥	٥٣	مجموع مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات الأمريكية)
٤٠	٤٠	١٥	٢٣	٤٠	٣٦	المدفوعات المحلية
١٥	١٥	٧	٩	١٥	١٧	المدفوعات الخارجية

المصدر: وزارة المالية؛ تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

١٠- وتواصل السلطة الفلسطينية المضي قدماً في تعزيز نظام إدارة الموارد العامة، الذي ساهم في ترتيب أولويات النفقات العامة ورفع جودتها. وأدى تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة الشفافية والمساءلة، منذ منتصف عام ٢٠٠٧، إلى تيسير صرف المساعدات المقدمة من المانحين إلى موازنة السلطة الفلسطينية بشكل مباشر. وتم تحسين إدارة النفقات في عام ٢٠١٠، على النحو التالي:

- أُدمج نظام لمراقبة الالتزامات في نظام معلومات الإدارة المالية، في مايو ٢٠١٠، وتمثل مهمته في القيام تلقائياً بمنع التزامات الإنفاق التي تتعهد بها الوزارات التنفيذية والتي تتجاوز المبالغ المقررة بموجب "أوامر شراء" مصرح بها من دائرة المحاسب العام التابعة لوزارة المالية. وفي حين أن الوزارات التنفيذية كانت تميل، قبل تشغيل نظام مراقبة الالتزامات، إلى تحديد التزامات الإنفاق وفقاً للمستويات المدرجة في الموازنة، فإن الممارسة الجديدة تفرض مضاهاة الالتزامات مع توافر السيولة النقدية بغية تخفيض تراكم المتأخرات إلى أدنى حد ممكن. وتعمل وزارة المالية حالياً على تقوية عمل نظام مراقبة الالتزامات عن طريق التأكد من أن طلبات الشراء يجري تحديدها وفق خطط نقدية شهرية تراعي احتمال تأخر مساعدات المانحين.
- تُستخدم في إعداد موازنة ٢٠١١ وحدة نموذجية خاصة تم إدماجها في نظام معلومات الإدارة المالية للسماح للوزارات التنفيذية بإعداد ميزانياتها وفقاً لأهداف برامجها، مع مراعاة إتاحة معلومات تحديثية عن تنفيذ الموازنة في عام ٢٠١٠. وتضمن هذه الوحدة أيضاً توافق طلبات الوزارات التنفيذية للحصول على مخصصات في الموازنة مع الحد الأقصى للموازنة الكلية الذي تضعه وزارة المالية.
- وقد تم تنقيح الدليل المحاسبي لموازنة الدولة وتبويبات الموازنة وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، بدعم فني من إدارة التنمية الدولية في الملكة المتحدة.
- ويقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية حالياً بتنقيح البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٠٨ بدعم من مؤسسة Deloitte and Touche، بغية استكمالها بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تنتهي وزارة المالية من إعداد البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٠٩ وترفعها إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية بنهاية ٢٠١٠.
- واستمر تعزيز الإدارة الضريبية بدعم فني من الصندوق والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتمثلت إحدى الخطوات المهمة في توسيع نطاق تحصيل الضرائب العقارية من ٢٥ بلدية إلى ٣٤ بلدية (من مجموع ١٠٧ بلديات في الضفة الغربية)، مع توقع شمول ١٥ بلدية أخرى بنهاية عام ٢٠١٠. وفي يونيو ٢٠١٠، بدأت السلطات في تنفيذ خطة عمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ ترمي إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال، وتتضمن إنشاء إدارة موحدة للإيرادات وبداخلها وحدة لكبار المكلفين، وحوسبة سجلات المكلفين باستخدام نظام الملف الموحد للحد من التهرب

الضريبي، وتعزيز الرقابة عند المعابر الحدودية لتحسين مدفوعات الضرائب المرتبطة بالتجارة. وفيما يتعلق بالعنصر الأخير، يتمثل أحد الأهداف المهمة لوزارة المالية لعام ٢٠١٠-٢٠١١ في تقوية تحصيل إيرادات المقاصة من ضرائب القيمة المضافة عن طريق توثيق التعاون مع الحكومة الإسرائيلية لضمان ما يلي: '١' تحسين الأداء الرقابي لمسؤولي السلطة الفلسطينية للواردات عند المعابر الرئيسية من أجل زيادة تحصيل فواتير ضريبة القيمة المضافة؛ '٢' وتقييم الإيرادات المحتملة لضريبة القيمة المضافة على أساس البيانات الشاملة التي تقوم الحكومة الإسرائيلية بإعدادها عن دخول البضائع المستوردة من إسرائيل إلى الضفة الغربية وغزة.

١١- وتنظر السلطة الفلسطينية حالياً في اتباع منهج تدريجي نحو إصدار سندات خزائنة. فإثناء سوق لسندات الخزائنة من شأنه أن يعود بعدد من المنافع تتضمن تعزيز الأسواق المالية وأسواق ما بين البنوك، وهو ما يلبي الحاجة إلى توافر الضمانات في نظام التسويات الفورية الإجمالية (راجع الإطار ١)، وربما يؤدي إلى خفض تكلفة التمويل على السلطة. وأقرت السلطات بأن الأوضاع الراهنة ليست ملائمة لإطلاق برنامج واسع لإصدار السندات، نظراً للحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو استمرارية المالية العامة. وأوصت إحدى بعثات المساعدة الفنية الأخيرة التابعة للصندوق باتباع منهج تدريجي، يبدأ ببرنامج لتعزيز الجوانب المؤسسية والتشغيلية لسوق سندات الخزائنة، بما في ذلك من خلال التدريب وبناء القدرات. وسوف تقوم بعثات المتابعة التي يرسلها الصندوق بالمساعدة في هذا التدريب، وتقييم جدوى توريق مبالغ صغيرة من الدين غير المصرفي القائم في سندات دين قصير الأجل قابلة للتداول. وينبغي التريث في تنفيذ البديل المتعلق بإصدار أوراق مالية على نطاق أوسع إلى أن يزداد انخفاض الاحتياجات التمويلية للحكومة. ويتطلب نجاح أي سوق لسندات الخزائنة، وإن كانت سوقاً صغيرة، انتهاز سياسة إصدار مستقرة وواضحة المسار. ومن الضروري أيضاً أن تلتزم الجهات المانحة بصرف مبالغ المساعدات في وقتها لضمان القدرة على التنبؤ بأوضاع السيولة على نحو دقيق.

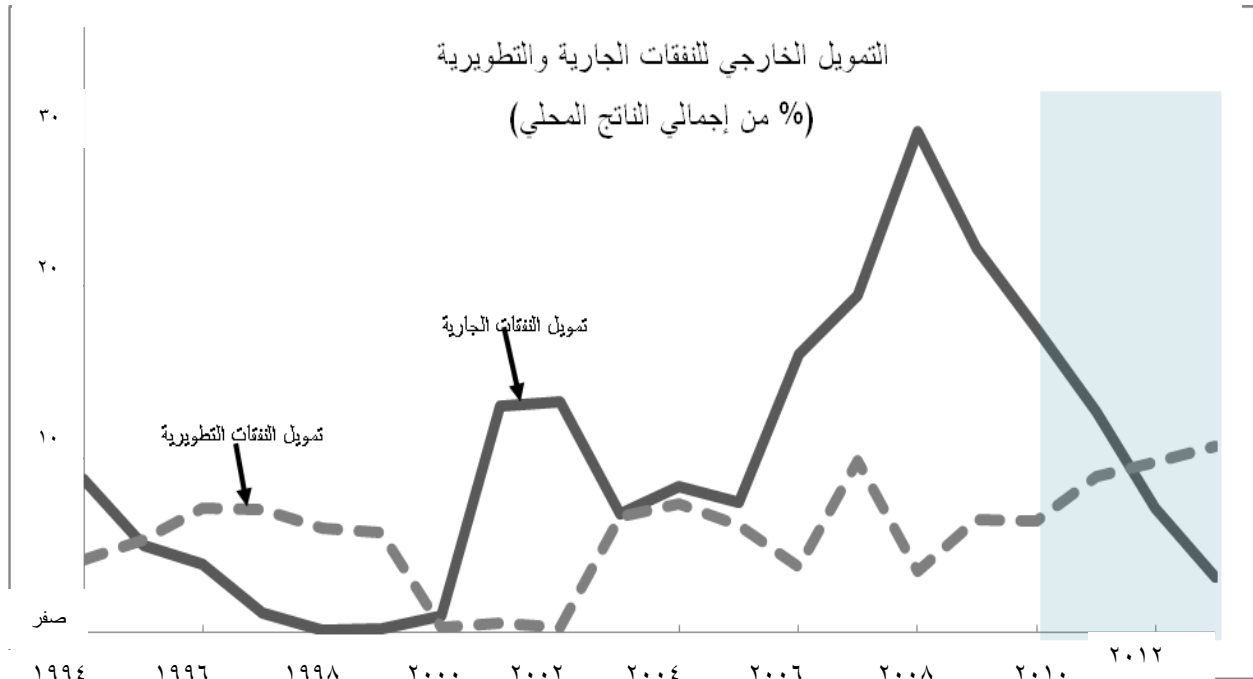
ثالثاً: آفاق الاقتصاد الكلي

١٢- لا يزال الإطار الاقتصادي الكلي المنقح يقوم على افتراض أن جميع الأطراف (السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والجهات المانحة) تتخذ خطوات استباقية لدفع عملية السلام واتخاذ تدابير ملائمة لدعم التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتحديد، يفترض الإطار تسارع وتيرة تخفيف القيود المفروضة على الحركة والعبور الذي استمر خلال عام ٢٠١٠. ومن شأن الاستمرار في تخفيف الحصار على غزة أن يسمح بتزايد الواردات من مدخلات الاستثمار اللازمة للقطاع الخاص بصورة مطردة وتخفيف الحظر على الصادرات. وسوف يتم تكميل رفع القيود الداخلية المتبقية في الضفة الغربية بإزالة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية، لاسيما الصادرات الموجهة إلى إسرائيل،

بالإضافة إلى وصول مستثمري القطاع الخاص إلى "المنطقة ج". وستواصل السلطة الفلسطينية اعتماد سياسة مالية عامة حذرة وإجراء الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في استمرار انخفاض عجز الموازنة الجارية. وستقوم الجهات المانحة بصرف المساعدات في وقتها لتغطية عجز الموازنة المتضائل واتساع حجم الاستثمار العام واحتياجات إعادة الإعمار على حد سواء.

١٣- وفي ضوء الافتراضات وتوقعات السياسة الواردة أعلاه، سوف يزداد النمو زيادة كبيرة بقيادة القطاع الخاص، على الرغم من أن السيناريو المتشائم يتوقع تباطؤه بدرجة حادة. فوفقاً للسيناريو الأساسي، من شأن اتساع نشاط القطاع الخاص والتجارة الخارجية بفضل استمرار تخفيف القيود أن يؤدي إلى دعم زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٨% في ٢٠١٠-٢٠١١ إلى حوالي ١٠-١٢% بحلول عام ٢٠١٢-٢٠١٣. وسينخفض عجز الموازنة الجارية إلى معدل يمكن تحمله بمقدار ٣% من إجمالي الناتج المحلي، مع تحول عناصر الإنفاق ناحية الاستثمار العام بعيداً عن الأجور والإعانات، وهو ما سوف يؤدي بدوره إلى تحول تكوين مساعدات المانحين باتجاه المشاريع التطويرية بعيداً عن الموازنة الجارية، مما يعيد الأوضاع تدريجياً إلى الوضع السائد في منتصف التسعينات من القرن الماضي عندما كانت معظم المساعدات الداعمة للموازنة توجه إلى تمويل النفقات التطويرية (راجع الشكل البياني ٢). غير أن هذا السيناريو معرض للفشل في حالة تعطل عملية السلام وتباطؤ وتيرة تخفيف القيود. ويتوقع السيناريو المتشائم انحسار نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي ٤% في المتوسط على المدى المتوسط، وانخفاض إيرادات الموازنة، مع ارتفاع إنفاق الطوارئ وتراكم المتأخرات، ومن ثم تباطؤ وتيرة التصحيح المالي، مع استمرار نسبة العجز أعلى من ١٤% من إجمالي الناتج المحلي بحلول ٢٠١٣.

الشكل البياني ٢: من المتوقع انخفاض الاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل الموازنة مع تحول تكوينها نحو المشاريع التطويرية



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

الضفة الغربية وغزة: مقارنة بين السيناريو الأساسي والسيناريو المتشائم

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
السيناريو المتشائم				السيناريو الأساسي					
٤,٤	٤,٣	٤	٥,٥	١٢	١٠	٨	٨	٦,٨	الناتج والاستثمار
٤,٧	٤,٦	٤,٣	٥,٥	١٢	٩,٤	٧,٧	٨	٧,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
٣,٢	٣,٢	٣	٥,٥	١٢,٢	١٢,١	٩	٨	٥,٤	الضفة الغربية
١,٤	١,٤	١,١	٢,٦	٨,٩	٦,٩	٥	٥	٣,٨	غزة
١,٨	١,٧	١,٤	٢,٨	٨,٨	٦,٣	٤,٧	٥,٢	٤,٤	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (التغير %)
٠,٣	٠,٣	٠,١	٢,٢	٩	٨,٩	٥,٩	٤,٦	٢,١	الضفة الغربية
٢٧,٣	٢٧,٣	٢٦,٨	٢٤,٦	٣٦	٣٤,٧	٣٣,٥	٣٠,٧	٣٠,٧	غزة
٧,٩	٧,٦	٦,٦	٤,١	١١,١	١٠,٣	٩,٥	٦,٩	٧,١	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)
									منه: الاستثمار العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
									(% من إجمالي الناتج المحلي)
									الماليات العامة ^١
٢٥,٦	٢٥,٢	٢٤,٩	٢٦,٥	٢٩,٨	٢٩,٧	٢٧,٦	٢٧	٢٦,١	الإيرادات
٣٩,٩	٤٢,٨	٤٦	٤٦,٥	٣٢,٥	٣٦,٣	٣٩,٧	٤٤,٦	٥٢,١	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٤,٣-	١٧,٧-	٢١,١-	٢٠,٠-	٢,٧-	٦,٦-	١٢,١-	١٧,٦-	٢٦,٠-	رصيد النفقات الجارية (قبل الدعم الخارجي)
٤,٣-	٨,٢-	١٣,١-	١٨ -	٣,٢-	٧,١-	١٢,٧-	١٧,٦-	٢٢,٤-	رصيد النفقات الجارية، على أساس نقدي (قبل الدعم الخارجي)
١٠	٩,٥	٨	١,٩	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٠	٤,٤	تراكم متأخرات الإنفاق
٧,٤	٧,١	٦,١	٣,٦	١٠,٧	٩,٩	٩	٦,٦,٤	٦,٥	النفقات الرأسمالية
٦٥٠	٥٧٥	٤٥٧	٢٥٠	١,٠٩٥	٨٧٣	٧٠٠	٤٥٠	٤٠٠	(مليارات الدولارات الأمريكية)
٠,٣	٠,٦	١	١,٢	٠,٣	٠,٦	١	١,٢	١,٤	الدعم الخارجي للموازنة الجارية (مليارات الدولارات الأمريكية)
١١,١	١٤,٨	١٩,٣	٢١,٥	١٣,٩	١٧	٢١,٧	٢٤	٢٨,٧	إجمالي الدعم الخارجي، متضمنا دعم النفقات الرأسمالية
١	١,٢	١,٥	١,٥	١,٤	١,٥	١,٧	١,٧	١,٨	(مليارات الدولارات الأمريكية)
									(% من إجمالي الناتج المحلي)
									القطاع الخارجي
١٣,٦	١٢,٧	١٢,٢	١١,٦	٢١,٤	٢٠	١٦	١٣,٥	١٢,٧	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٦٤,٨	٦٥,٩	٦٨,٧	٦٦,٧	٧٩	٨٠	٧٩,٣	٧٤,٤	٦٨,٨	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بالإنتاج
١٦,٤-	١٩,٩-	٢٣,٥-	٢٤,٢-	٢٨,٩-	٣١,١-	٣٤,١-	٣٣,٥-	٢٧,٥-	رصيد الحساب الجاري (مستبعدا منه التحويلات الرسمية)
٥,٣-	٥,١-	٤,٢-	٢,٧-	١٥,١-	١٤,١-	١٢,٣-	٩,٥-	١,٢	رصيد الحساب الجاري (بمتضمنا التحويلات الرسمية)
									بنود للتذكرة :
٢٠	٢٠	٢٠	٢٢	١٥	١٧	١٩	٢٢	٢٥	معدل البطالة (المتوسط % من القوى العاملة)

المصادر لتسلطات الفلسطينية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١. لطي أساس الالتزام، ما لم يذكر خلاف ذلك .

إجمالي الناتج المحلي (مليارات الدولارات الأمريكية)

١٤- ومن المتوقع أن تبدأ المسارات الإقليمية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل البطالة في التقارب على المدى المتوسط:

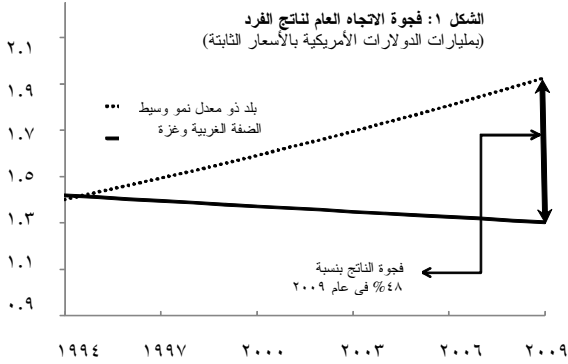
➤ تذبذب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وغزة على نطاق واسع منذ عام ١٩٩٤. ويرجع الاتجاه السعودي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩، وهي السنوات الأولى التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو، إلى زيادة ثقة القطاع الخاص وعملية بناء المؤسسات الجارية منذ أن تسلمت السلطة الفلسطينية مسؤوليات إدارية أساسية من الحكومة الإسرائيلية، إلى جانب فتح الحدود بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل. وشهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد، من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، انخفاضا حادا مع اندلاع الانتفاضة الثانية والتشديد الحاد للقيود التجارية. وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، عاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد إلى المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٤، تجاوبا مع التخفيف المحدود للقيود المفروضة. ثم هبط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرة أخرى بسبب فرض الحصار على غزة قبل أن يتعافى مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ عقب قدوم حكومة د. سلام فياض. وبحلول عام ٢٠٠٩، تحسن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية بشكل تام وعاد إلى مستويات عام ١٩٩٤. وسجل النمو الكلي للضفة الغربية وغزة، كما يتضح من الاتجاه العام لنمو الناتج، أداء أسوأ بكثير من أداء البلدان الأخرى المماثلة من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٤ (الإطار ٢).

➤ وتعكس حركة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ككل تفاوتاً كبيراً في مسارات الناتج على المستوى الإقليمي. إذ ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية نمواً مطرداً منذ عام ٢٠٠٧، نظراً للعوامل التي نوقشت في القسم الأول، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة ٦٠% عن مستواه المسجل في ١٩٩٤ بحلول عام ٢٠٠٣. وفي المقابل، أخذ اقتصاد غزة اتجاهاً هبوطياً منذ فرض الحصار في ٢٠٠٦، ولم يبدأ في التعافي إلا في عام ٢٠٠٩. وفي السيناريو الأساسي، يُتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لقطاع غزة، بحلول عام ٢٠٠٣، إلى نحو ٢٠% دون مستواه في عام ١٩٩٤، في حين يصل الانخفاض إلى ٤٠% دون ذلك المستوى وفقاً للسيناريو المتشائم (راجع الإطار ٣).

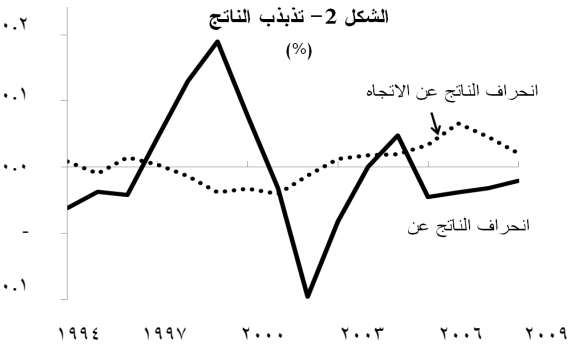
➤ وشهدت السنوات الأولى التي أعقبت اتفاقية أوسلو تراجعاً مطرداً في معدلات البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتصل إلى ١٠% و ١٧%. ومع ذلك، فمنذ الانتفاضة الثانية، استمر متوسط معدل البطالة في قطاع غزة عند مستويات مرتفعة استثنائية بنحو ٣٥%، في حين اتخذ معدل البطالة في الضفة الغربية اتجاهاً هبوطياً بوجه عام. ويرجع هذا التفاوت إلى القيود الأشد المفروضة على التجارة الخارجية في قطاع غزة وتوظيف العمالة في إسرائيل، وزيادة حساسية ناتج قطاع غزة لهذه القيود نظراً لصغر حجم سوقه الداخلية، وارتفاع مستوى عدم اليقين الذي يواجه القطاع الخاص بسبب زيادة تواتر الأعمال العدائية، بالإضافة إلى تدهور أوضاع المؤسسات العامة والبنية التحتية منذ عام ٢٠٠٦. ويتوقع السيناريو الأساسي انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية إلى ١١% بحلول ٢٠١٣، مقابل ٢٢% في قطاع غزة. أما حسب السيناريو المتشائم، فيظل معدل البطالة مرتفعاً عند نسبة ١٥% في الضفة الغربية و ٢٩% في قطاع غزة بحلول ٢٠١٣.

الإطار ٢: أداء النمو الاقتصادي: مقارنة مع بلدان أخرى

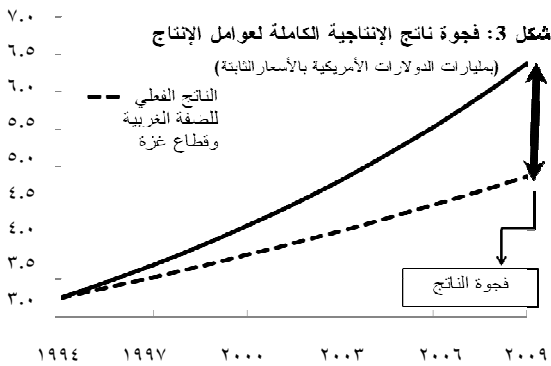
تأثر أداء النمو الاقتصادي الفلسطيني سلباً منذ عام ١٩٩٤، كما سبقت مناقشته في القسم الثالث، سواء بسبب القيود العامة المفروضة



على الحركة والعبور أو تكرر اندلاع أحداث الصراع وتشديد القيود التجارية. وقد أدت هذه العوامل إلى هبوط الاتجاه العام لنمو الناتج وأحدثت تذبذبات كبيرة في الناتج. ونورد في هذا الإطار تقييماً لأداء الضفة الغربية وغزة مقارنة بثلاثة عشر بلداً كانت له مستويات مماثلة من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٤، أي بحوالي ٢٠% بالزيادة أو النقصان عن مستويات الضفة الغربية وغزة^١ وتشير النتائج التالية إلى "فجوة أداء النمو" مقارنة بالبلدان المقارن بها والواردة أعلاه، وفي ضوء مسار نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في كل من هذه البلدان المسجل منذ عام ١٩٩٤.

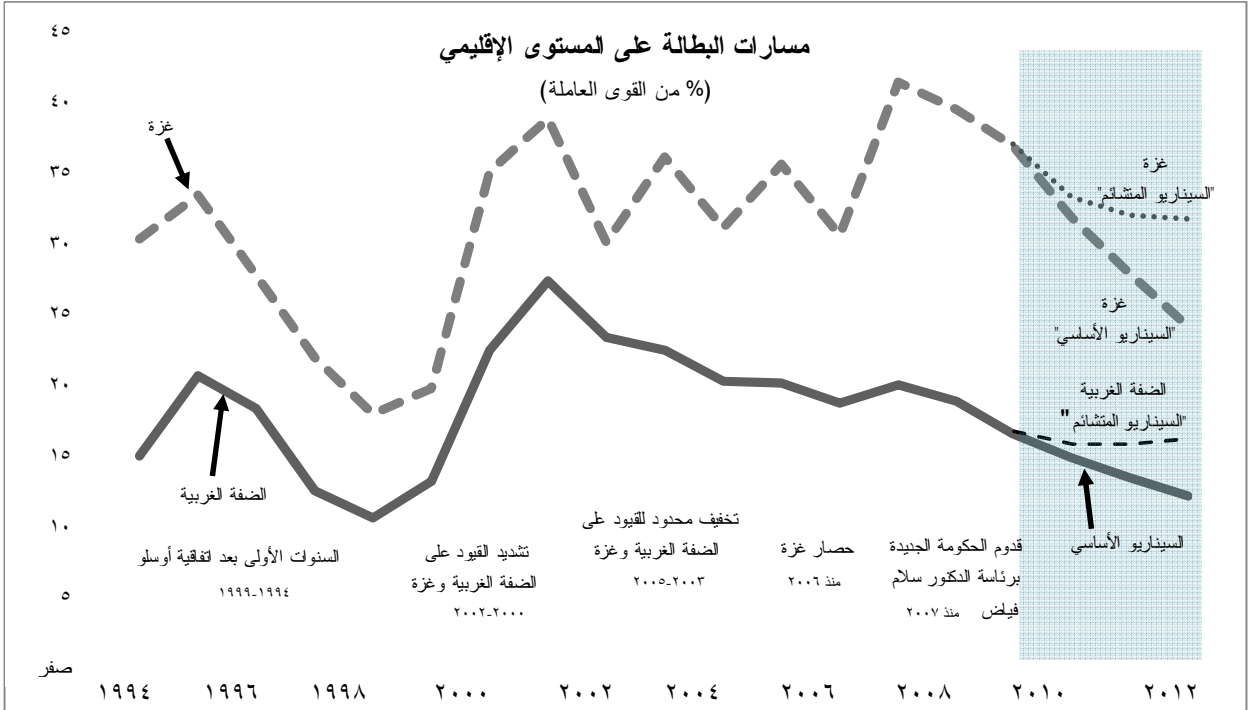
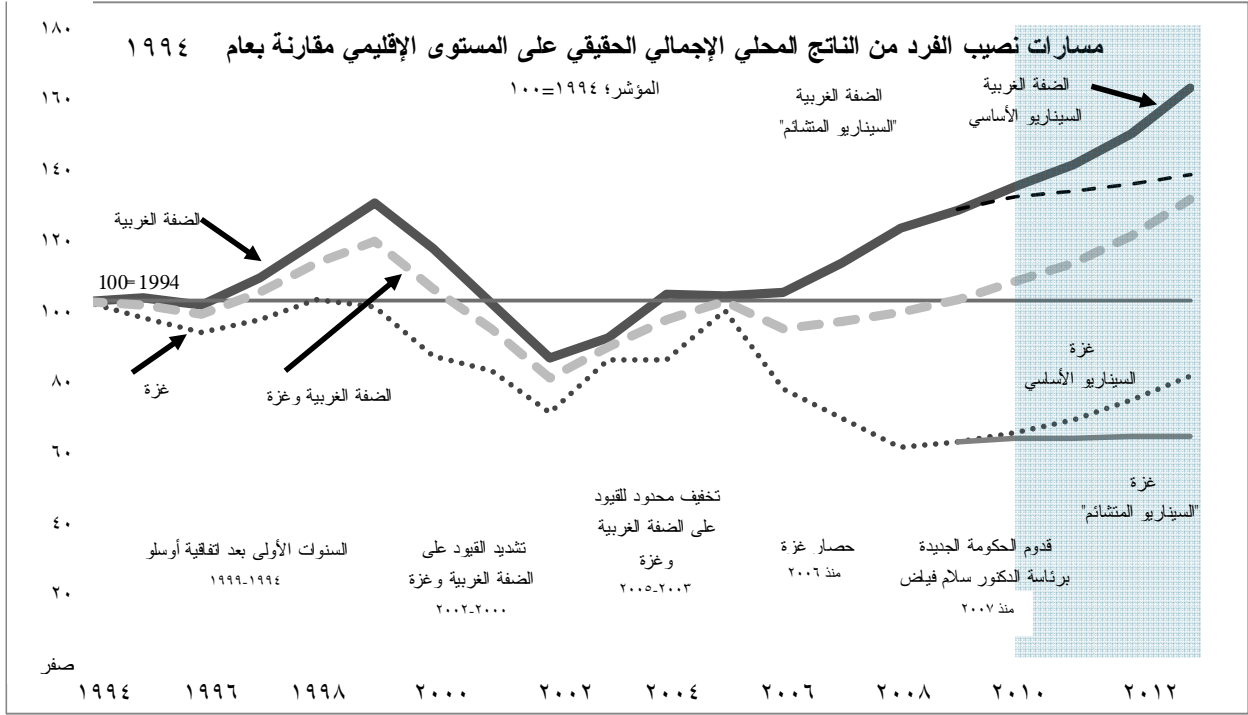


تم تحليل نصيب الفرد من الناتج في كل بلد إلى اتجاه عام للناتج وانحرافات عن هذا الاتجاه. ثم رتبنا هذه البلدان حسب النمو السنوي للاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج الحقيقي في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٩. وجاءت الضفة الغربية وغزة الأدنى ترتيباً في المجموعة، بمعدل نمو ٠.٦%. وكان المستوى الوسيط لمعدل النمو هو ٢.١%. وبحلول عام ٢٠٠٩، كان الاتجاه العام لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلد ذي مستوى النمو الوسيط أعلى بحوالي ٤٨% عن مثيله في الضفة الغربية وغزة (الشكل البياني ١).



ثم رتبنا البلدان بعد ذلك حسب تذبذب الناتج مقياساً بالانحراف المعياري للناتج عن الاتجاه العام. وجاء أعلى مستوى تذبذب في العينة من نصيب الضفة الغربية وغزة، بنسبة انحراف معياري ١٠.٢%، مقارنة بالمستوى الوسيط لنسبة الانحراف المعياري البالغة ٢.٩% (الشكل البياني ٢). وأستخدم إطار محاسبي للنمو لتحليل نمو الناتج في كل بلد إلى مساهمات من رأس المال والعمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP). وبلغ متوسط النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩ ما نسبته ٠.٤%، محققاً أقل مستوى في المجموعة. ولو حقق نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الضفة الغربية وغزة مستوى النمو الوسيط البالغ ١.٣%، لكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى بحوالي ٣١% من مستوياته الفعلية في عام ٢٠٠٩ (الشكل البياني ٣).

١/ تتألف مجموعة البلدان من الجزائر والرأس الأخضر والسلفادور وغواتيمالا وجمهورية إيران الإسلامية والأردن ولبنان وتونس وجزر المالديف والمغرب وبنما وغينيا الجديدة وباراغواي ورومانيا والجمهورية العربية السورية.



المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

١٥- سيتعين زيادة الإصلاحات الهيكلية الرئيسية في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٠ لضمان تحقيق تقدم مطرد نحو استمرارية المالية العامة وخفض الاعتماد على المساعدات الداعمة للموازنة الجارية، توازياً مع رؤية بناء الدولة الواردة في "برنامج الحكومة الثالثة عشرة" والمحددة بالتفصيل في خطة ٢٠١٠-٢٠١١ "موعد مع الحرية"، على النحو التالي:^{١٥}

◀ الاستمرار في تبسيط المساعدات الاجتماعية وتحسين توجيهها إلى مستحقيها. في أوائل عام ٢٠١٠، تم دمج عدة برامج للمساعدات النقدية في الضفة الغربية في برنامج مركزي واحد بأسلوب السداد دفعة واحدة، استناداً إلى معادلة قياس الدخل التي تحدد على نحو أكثر دقة الأسر المعيشية الضعيفة. وتشمل التدابير الرئيسية المقرر اتخاذها بنهاية ٢٠١٠ ما يلي: '١' مراجعة قاعدة بيانات الأسر المعيشية المستحقة للمساعدات لضمان عدم وصول المساعدات إلا لمن هم تحت مستوى الفقر؛ '٢' تنفيذ تعرفه الكهرباء الأساسية للأسر المعيشية المحددة في قاعدة البيانات الأخيرة، وفيها يتم احتساب مبلغ أساسي لفاتورة استهلاك الكهرباء على الأسر المعيشية بسعر التكلفة فحسب. ويكتسب التدبير الأخير أهمية خاصة نظراً لارتفاع الأسعار مع بدء توزيع الكهرباء على أساس تجاري. ومن شأن التدابير الواردة أعلاه أن تضمن احتواء التحويلات من وزارة الشؤون الاجتماعية عند نحو ٤% من مجموع نفقات غير الأجور على المدى المتوسط مع كفاءة ما يكفي من الحماية للمحتاجين.

◀ إلغاء دعم الكهرباء تدريجياً بالانتهاء من نقل مسؤولية الإمداد بالكهرباء وتوزيعها من البلديات إلى شركات تجارية. وتمثلت إحدى الخطوات المهمة المتخذة في مطلع ٢٠١٠ في نقل مسؤولية توزيع الكهرباء من بلدية نابلس إلى شركة توزيع كهرباء الشمال، وتركيب قرابة ١٧٠٠٠٠ عداد بنظام الدفع المسبق لتحسين عملية سداد الفواتير. ويتمثل أحد الأهداف التي ينبغي تحقيقها قبل نهاية ٢٠١٠ في الانتهاء من نقل مهام التوزيع من الحكومات المحلية المتبقية في منطقة شمال الضفة الغربية إلى شركة توزيع كهرباء الشمال. ومن المتوقع الانتهاء من نقل مسؤولية التوزيع في الجزء المتبقي من الضفة الغربية بنهاية عام ٢٠١١. ويمثل اتخاذ تدابير لإصلاح قطاع الكهرباء أمراً ضرورياً لخفض الدعم إلى النصف في ٢٠١٠-٢٠١١ (من ٦-٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٨-٢٠٠٩).

^{١٥} يمكن الإطلاع على هذه الوثائق على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط التابعة للسلطة الفلسطينية <http://www.mop.gov.ps/new/index.php?langid=2>

← **إصلاح نظام التقاعد العام:** أُتخذت خطوة مهمة في يوليو/تموز ٢٠١٠ تتمثل في اعتماد خطة عمل شاملة لإصلاح نظام التقاعد العام في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وترمي الخطة إلى استعادة سلامة نظام التقاعد على عدة مراحل خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١٢. وتشتمل المرحلة الأولى، التي ينبغي استكمالها بنهاية ٢٠١٠، على الإلغاء التدريجي لنظم التقاعد المبكر وضمان عدم صرف معاشات التقاعد إلا لمن وصلوا إلى الحد الأدنى المقرر لسن التقاعد وأكملوا الحد الأدنى من سنين العمل المنصوص عليه في القانون. وتشمل الخطوات المتبقية لعام ٢٠١١-٢٠١٢ زيادة سن التقاعد وتوقيف دفعات الدفعة الواحدة التي تصرف عند التقاعد.^{١٦}

← **البدء في إصلاح نظام الخدمة المدنية بهدف تحقيق انخفاض ثابت في فاتورة الأجور وزيادة كفاءة القطاع العام.** اعتمدت السلطات حتى الآن على الضوابط الموضوعية على معدلات الأجور والوظائف الجديدة لاحتواء النمو في فاتورة الأجور. وبالرغم من أن هذا المنهج أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في الموازنة، فسيتمتعين تكميلها باتخاذ تدابير إضافية لضمان استمرارية خدمات القطاع العام على المدى الطويل ورفع كفاءة تقديمها، لاسيما بالنظر إلى استمرار التناقص الحقيقي لمتوسط معدلات الأجور الحكومية.^{١٧} ويتمثل أحد التدابير المهمة التي يمكن تنفيذها في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٠ في إجراء مراجعة متأنية لاحتياجات الموظفين في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم، لتنتج "الحد الأقصى الشامل" للتعيينات السنوية الجديدة البالغ ٣٠٠٠ موظف جديد والذي يدرج تلقائياً في الميزانيات السنوية. وبالتوازي مع ذلك، يمكن إجراء مراجعة وتدقيق شاملين لمؤهلات الموظفين وأدائهم لتمهيد الطريق لوضع نظام حوافز جديد بجداول رواتب أوسع.

← **وعلى الرغم من أن القيود على الحركة والعبور تمثل العقبة الرئيسية أمام نمو القطاع الخاص، فلا يزال بإمكان السلطة الفلسطينية أن تقوم بالكثير لتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص،**

^{١٦} أصدر خبراء الصندوق وخبراء البنك الدولي، استناداً إلى الإطار الاقتصادي الكلي الوارد في هذا التقرير، تقديرات مبدئية مشتركة حول تأثير العناصر المختلفة لإصلاح نظام التقاعد على "دين المعاشات الضمني" الذي يعرف على أنه القيمة الحالية للمطالبات المتوقعة على نظام التقاعد إلى عدد المتقاعدين الحاليين والمستقبليين. وبافتراض ثبات الأجور الحقيقية الحكومية، فإن إلغاء خيار التقاعد المبكر (بالنسبة للخدمة المدنية وبرامج الضمان الاجتماعي على حد سواء) يؤدي إلى تراكم ديون معاشات ضمنية بنسبة ٢٨% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بالنسبة البالغة ٦١% من إجمالي الناتج المحلي حسب سيناريو عدم الإصلاح. و بافتراض انخفاض الأجور الحقيقية الحكومية، تتخفف ديون المعاشات بمبالغ أكبر.

^{١٧} تشير التقديرات إلى انخفاض متوسط معدل الأجور الحقيقية العامة بنسبة تراكمية تبلغ ٩% خلال ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يزيد انخفاضها بنسبة ١% في ٢٠١٠.

لاسيما بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي. وتتعاون السلطة الفلسطينية تعاوناً وثيقاً مع البنك الدولي في إعداد قوانين تكفل توافق الحوافز والقواعد التي تواجه المستثمرين من القطاع الخاص مع أفضل الممارسات الدولية. وينبغي التعجيل بسن هذه القوانين التي اعتمدها مجلس الوزراء ولا تزال في انتظار توقيع الرئيس عليها.^{١٨} ومن المهم أيضاً تطبيق قانون الاتصالات لعام ٢٠٠٩ تطبيقاً فعالاً، وينص القانون على إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة لذلك القطاع. وشدد خبراء البنك الدولي على أن إنشاء الهيئة التنظيمية يمثل مطلباً جوهرياً لضمان المساواة في المعاملة بين جميع المستثمرين في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.^{١٩}

١٦- ويجري حالياً إعداد موازنة ٢٠١١ بمراعاة الآفاق الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية في السيناريو الأساسي، على النحو الوارد أعلاه، بغية رفعها إلى مجلس الوزراء بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. وقد تلقت وزارة المالية آراء تقييمية من الوزارات التنفيذية، في يوليو/تموز ٢٠١٠، لتوجيه الوزارة في عملية تخصيص اعتمادات الإنفاق الكلي، وتضمنت آراء تفصيلية حول ما يلي: '١' الأهداف الرئيسية للوزارات لعام ٢٠١١-٢٠١٢، مع التركيز على عام ٢٠١١؛ '٢' الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف. وقد بدأ عمل تمهيدي لتحديد أهداف البنود العامة في الموازنة على النحو التالي:

- سيستمر تشديد الرقابة على معدل الأجور (في حدود الزيادة السنوية التلقائية البالغة ١.٢٥%) وعلى الوظائف الجديدة (زيادة صافية بمقدار ٣٠٠٠ موظف)، وهو ما معناه أن يستمر تناقص حصة موظفي السلطة الفلسطينية في القوى العاملة.
- وستستمر نفقات غير الأجور تقريباً عند نفس المستوى بالدولار الأمريكي الذي كانت عليه في ٢٠١٠. ومن شأن الاستمرار في تعزيز نظام إدارة الأموال العامة أن يتيح توقيف الإنفاق الأقل

^{١٨} وتشمل هذه القوانين قانون الشركات الجديد، الذي يقضي بإلغاء الإجراءات البيروقراطية التي تواجه الشركات الجديدة؛ وقانون الاستثمار الجديد وقانون الصناعة الجديد، وكلاهما يضمن معاملة الشركات الخاصة معاملة عادلة بشكل مستقل عن قطاع التشغيل، وقانون الموجودات المنقولة الذي يتيح الحصول على التمويل المصرفي بضمان الموجودات المنقولة.

^{١٩} للإطلاع على تفاصيل حول التدابير اللازمة لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية للقطاع الخاص، راجع تقرير خبراء البنك الدولي حول الرقابة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ "مرتكزات الدولة الفلسطينية المستقبلية: النمو المستدام والمؤسسات"، (The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions).

أولوية، في حين أن تشديد الضوابط على التزامات الإنفاق وإدارة النقدية من شأنه أن يرفع جودة الإنفاق وأن يساعد على الحيلولة دون تراكم المتأخرات.

- ومن المتوقع أن ينخفض صافي الإقراض بنحو نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع إلى استمرار توزيع الكهرباء على أساس تجاري واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين العوامل المحفزة للبلديات والأسر المعيشية لدفع فواتير الكهرباء.
- وثمة توقعات متحفظة بزيادة نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي بنحو نقطة مئوية واحدة وهو ما يرجع إلى استمرار تدابير الإدارة الضريبية الرامية لتحسين الإنفاذ والامتثال.
- ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية الجارية على أساس الالتزام من ١٨% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠ إلى ١٢% في ٢٠١١، وهو ما يشكل تصحيحاً هيكلياً كبيراً. وستراجع احتياجات التمويل الخارجي لأغراض النفقات المتكررة إلى حوالي ١ مليار دولار في ٢٠١١ نظراً لانخفاض عجز الموازنة.

رابعاً: التقييم

١٧- يرى خبراء الصندوق أن السلطة الفلسطينية نجحت في تنفيذ بناء المؤسسات الأساسية وإصلاحات المالية العامة الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠. وقد ساعدت هذه الإصلاحات، مدعومة بالمساعدات السخية التي قدمتها الجهات المانحة، في إنعاش نشاط القطاع الخاص واستعادة النمو الاقتصادي عافيته. وقد تعززت ثقة المستثمرين بفضل سجل الأداء القوي للسلطة الفلسطينية في إرساء الأمن في الضفة الغربية والإدارة الاقتصادية السليمة بما في ذلك كبح فاتورة الأجور في القطاع الخاص وتخفيض الدعم على المرافق العامة وتحديد أولويات النفقات العامة وشفافية مالية الحكومة وتحسين الإدارة الضريبية. وقد ساعدت هذه الإصلاحات أيضاً على قطع شوط كبير نحو استمرارية المالية العامة برغم التأخر المتكرر في صرف المساعدات. ويجب على السلطة الفلسطينية الحفاظ على هذا السجل القوي بتسريع وتيرة التدابير الهيكلية الرئيسية، بما في ذلك تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي من أجل تحسين وصول المساعدات إلى مستحقيها، وتوزيع الكهرباء على أساس تجاري بهدف الإلغاء التدريجي للدعم، وتنفيذ الخطة الرامية إلى استعادة سلامة نظام التقاعد العام، والمضي قدماً نحو إصلاح الخدمة المدنية.

١٨- يتطلب القضاء على المخاطر الكبيرة التي تهدد الأداء الاقتصادي القوي المتحقق حتى الآن اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والجهات المانحة:

◀ يتعين إلغاء القيود المتبقية على الحركة والعبور للحفاظ على زخم النمو، واستعادة توازن مكونات الناتج، وخفض أوجه التفاوت على المستوى الإقليمي. وفي غزة، حيث تنخفض مستويات المعيشة عن الضفة الغربية، فإن تحقيق تعاف دائم في الاستثمار والتوظيف في القطاع الخاص سيتطلب رفع الحظر عن الصادرات وعن واردات القطاع الخاص من السلع الرأسمالية والمواد الخام. وينبغي تكميل إرخاء القيود على الحركة الداخلية برفع القيود على الصادرات إلى إسرائيل، وعلى الواردات من الآلات والمعدات والسماح بنفذ القطاع الخاص بصورة أكبر إلى "المنطقة ج"، من أجل الاستفادة من كامل إمكانات النمو في الضفة الغربية.

◀ وينبغي أن تستمر السلطة الفلسطينية في تنفيذ تدابير موفرة للتكاليف وترتيب أولويات إنفاقها لمواجهة نقص المساعدات، بما في ذلك من خلال إرجاء المشاريع الأقل أولوية. وبالرغم من أنه لا يمكن منع متأخرات الإنفاق تماما، فإنه يمكن الحد منها باستخدام نظام محوسب للأعمال المحاسبية لتشديد الضوابط على التزامات الإنفاق وتعزيز إدارة النقدية، إلى جانب تكثيف الجهود لزيادة تحصيل الضرائب المحلية. ونظرا لعدم التأكد من توافر التمويل لعام ٢٠١١، فمن الأهمية بمكان تجنب زيادة التزامات الإنفاق لعام ٢٠١١، مثل زيادة معدلات الأجور أو الوظائف الجديدة بما يتجاوز الحدود القصوى الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

◀ ولا تزال حصة فاتورة الأجور، البالغة حوالي ٢٣% من إجمالي الناتج المحلي، أكبر بكثير من نسبة ١٠-١٥% المعتادة في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة مماثلة من التنمية. وينبغي اتخاذ إجراءات جريئة نحو تحقيق إصلاح شامل في نظام الخدمة العامة لخفض فاتورة الأجور مع تحسين كفاءة القطاع العام. وستزيد صعوبة تخفيض فاتورة الأجور بالاعتماد على الحد الأقصى الشامل في تقييد معدلات الأجور والوظائف الجديدة، لاسيما مع الانخفاض الكبير لمتوسط أجور القطاع العام بالقيمة الحقيقية منذ نهاية ٢٠٠٧. وبالنسبة لمشاريع الاستثمارات العامة، فإن توسيع نطاق مسؤولية الحكومة عن إدارة هذه المشاريع يمثل خطوة جديرة بالترحيب - لاسيما - لأنها تشمل "مشاريع مجتمعية" تستهدف المستويات القاعدية - غير أنه ينبغي الاستمرار في تنفيذها بتنسيق وثيق مع الجهات المانحة لضمان توافر التمويل الكامل للمشاريع قبل الشروع في تنفيذها.

ولولا المساعدات المستمرة التي قدمها مجتمع المانحين لدعم الموازنة الجارية البالغة حوالي ٤ مليار دولار منذ نهاية ٢٠٠٧، لما أمكن النجاح في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الجارية منذ عام ٢٠٠٨. وقد انعكست فعالية هذه المساعدات على التعافي الاقتصادي القوي المتحقق منذ ذلك الحين وأيضاً الانخفاض المطرد في عجز الموازنة الجارية. وقد ساهمت سياسة المالية العامة الرشيدة المتبعة في تحقيق خفض ملفت في مبلغ المساعدات اللازمة لتمويل فجوة الموازنة من ١.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١.٢ مليار دولار في ٢٠١٠. ومع ذلك، تحملت السلطة الفلسطينية تكلفة كبيرة بسبب تأخر صرف المساعدات، تمثلت في تراكم مدفوعات الفائدة والعلاوات الإضافية التي يطالب بها موردو السلع والخدمات عندما يواجهون مخاطر التأخر في السداد. لذا، فإن صرف المساعدات، لاسيما اللازمة لتغطية الفجوة التمويلية البالغة ٠.٣ مليار دولار لعام ٢٠١٠، يمثل مطلباً جوهرياً لمواصلة الإصلاحات وإجراء تصحيح منظم وضمن الاعتماد المبكر للسلطة الفلسطينية على ذاتها.

الجدول ١: الضفة الغربية و غزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٨-٢٠١٣

(تعداد السكان: ٣,٩ مليون نسمة؛ ٢٠٠٩ (تقديرات)

حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ١,٥٥٤ دولار أمريكي؛ ٢٠٠٩

(معدل الفقر ٥٧%، منه ٤٦% في الضفة الغربية و ٧٩% في قطاع غزة؛ ٢٠٠٧ (تقديرات)

٢٠١٣	توقعات			تقديرات		
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
						الناتج والأسعار
١٢	١٠	٨	٨	٦,٨	٥,٩	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية (بأسعار السوق لعام ٢٠٠٤)
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٣	٧	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٩,٩	معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
						الاستثمار والادخار
						إجمالي تكوين رأس المال، ومنه:
٣٦,٠	٣٤,٧	٣٣,٥	٣٠,٧	٣٠,٧	٢٦,٩	عام
١١,١	١٠,٣	٩,٥	٦,٩	٧,١	٤,١	خاص
٢٤,٩	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٢,٨	إجمالي المدخرات القومية، ومنها:
٢٠,٩	٢٠,٦	٢١,٢	٢١,٢	٣٢	٣٥,٧	عام
١١,٢	١٠,٤	٩,٦	٦,٤	٧,٦	١٠,٨	خاص
٩,٧	١٠,٢	١١,٦	١٤,٨	٢٤,٤	٢٤,٨	ميزان الادخار والاستثمار
١٥,١-	١٤,١-	١٢,٣-	٩,٥-	١,٢	٨,٧	
						الماليات العامة/١
						الإيرادات
٢٩,٨	٢٩,٧	٢٧,٦	٢٧	٢٦,١	٢٥,٧	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٣٢,٥	٣٦,٣	٣٩,٧	٤٤,٦	٥٢,١	٤٧,٢	نفقات الأجور
١٧,٤	١٩,٣	٢١	٢٢,٥	٢٤	٢٣,٨	نفقات غير الأجور
١٣,٦	١٤,٩	١٦,١	١٨,٥	٢٢,١	١٦,١	صافي الإقراض
١,٥	٢,١	٢,٦	٣,٦	٦,١	٧,٣	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل دعم الموازنة الخارجية)
٢,٧-	٦,٦-	١٢,١-	١٧,٦-	٢٦-	٢١,٦-	رصيد النفقات الجارية، على الأساس النقدي (قبل دعم الموازنة الخارجية)
٣,٢-	٧,١-	١٢,٧-	١٧,٦-	٢٢,٤-	٢٧,٧-	النفقات التطويرية
١٠,٧	٩,٩	٩	٦,٤	٦,٥	٣,٥	(بملايين الدولارات الأمريكية)
١,٠٩٥	٨٧٣	٧٠٠	٤٥٠	٤٠٠	٢١٥	الرصيد الكلي (قبل دعم الموازنة الخارجية)
١٣,٤-	١٦,٤-	٢١,١-	٢٤-	٣٢,٦-	٢٥,١-	الدعم الخارجي للموازنة الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٠,٣٢	٠,٦٣	١,٠٠	١,٢٣	١,٣٥	١,٧٦	مجموع الدعم الخارجي، متضمنا دعم النفقات التطويرية
١٣,٩	١٧	٢١,٧	٢٤	٢٨,٧	٢١,٤	(بملايين الدولارات الأمريكية)
١,٤٢	١,٥٠	١,٧٠	١,٦٨	١,٧٥	١,٩٨	
						القطاع النقدي/٢
٢٨,٤	٢٥,٤	٢٤,٢	٢٩,٥	٢٢,٩	٣,٤-	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
٢١,٤	١٧,٩	١٥,٧	١٦,٨	٥,٧	١٤	ودائع القطاع الخاص
						القطاع الخارجي
٢١,٤	٢٠	١٦	١٣,٥	١٢,٧	١٤,٤	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٧٩	٨٠	٧٩,٣	٧٤,٤	٦٨,٨	٦٧,٢	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٦,٣	٦,٩	٧,٦	٨,١	٩,٤	٩,٨	صافي دخل عوامل الإنتاج
٣٦,٣	٣٩	٤٣,٣	٤٣,٣	٤٧,٩	٥١,٧	صافي التحويلات الجارية
١٣,٩	١٧	٢١,٧	٢٤	٢٨,٧	٣٢,٤	التحويلات الرسمية
٢٨,٩-	٣١,١-	٣٤,١-	٣٣,٥-	٢٧,٥-	٢٣,٦-	رصيد الحساب الجاري (باستبعاد التحويلات الرسمية)
١٥,١-	١٤,١-	١٢,٣-	٩,٥-	١,٢	٨,٧	رصيد الحساب الجاري (متضمنا التحويلات الرسمية)
						بنود للذاكرة
١٠,٢٢١	٨,٨٥٥	٧,٨٠٦	٧,٠٢٢	٦,١١٧	٦,١٠٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢,٣١٧	٢,٠٦٦	١,٨٧٤	١,٧٣٥	١,٥٥٤	١,٥٩٧	حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)
١٥	١٧	١٩	٢٢	٢٥	٢٦	معدل البطالة (متوسط النسبة % من القوى العاملة)
...	١١,٦	١٦,٢-	مؤشر القدس في سوق فلسطين للأوراق المالية (التغير السنوي %)

المصادر: السلطات الفلسطينية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس الالتزام

٢/ نهاية الفترة؛ بالدولار الأمريكي

الجدول ١٢-الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٣

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	توقعات		٢٠٠٩	٢٠٠٨	
			٢٠١٠	٢٠١٠			
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)							
٣,٠٤٩	٢,٦٣٢	٢,١٥٥	١,٨٩٥	١,٩٢٧	١,٥٩٨	١,٥٦٨	مجموع صافي الإيرادات
١,٣١٠	١,٠٨٣	٧٧٥	٦٨٩	٧٠٧	٥٨٥	٥٦٢	إجمالي الإيرادات المحلية
٦١٠	٥٣٣	٤٧٥	٤٢٤	٣٧٧	٣٠١	٢٧٣	الإيرادات الضريبية
٧٠٠	٥٥٠	٣٠٠	٢٦٥	٣٣٠	٢٨٤	٢٨٩	الإيرادات غير الضريبية
١,٨٨٧	١,٦٨٣	١,٥٠٠	١,٢٨٠	١,٣٢٠	١,١٠٣	١,١٢٢	إيرادات المقاصة (مستحقة)
١,٨٨٧	١,٦٨٣	١,٥٠٠	١,٢٨٠	١,٣٢٠	١,٠٩٠	١,١٣٧	إيرادات المقاصة (نقدا)
...	١٣	١٥-	إيرادات المقاصة (صافي تراكم المتأخرات)
١٤٨	١٣٣	١٢٠	٧٤	١٠٠	٩١	١١٦	رديات الضرائب
٣,٣٢١	٣,٢١٣	٣,١٠٠	٣,١٣٠	٣,١٧٠	٣,١٩٠	٢,٨٨٦	إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
١,٧٧٧	١,٧٠٩	١,٦٤٣	١,٥٨٠	١,٥٥٠	١,٤٦٧	١,٤٥٣	نفقات الأجور (التزام)
١,٧٧٧	١,٧٠٩	١,٦٤٣	١,٥٨٠	١,٥٥٠	١,٤٢٣	١,٧٧١	نفقات الأجور (نقدي)
...	٤٣	٣١٧-	نفقات الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
١,٣٨٦	١,٣٢٠	١,٢٥٨	١,٣٠٠	١,٣٧٠	١,٣٤٩	٩٨٥	نفقات غير الأجور (التزام)
١,٤٣٦	١,٣٧٠	١,٣٠٨	١,٣٠٠	١,٣٧٠	١,١٤٢	١,٠٥٥	نفقات غير الأجور (نقدي)
٥٠-	٥٠-	٥٠-	٢٠٧	٧٠-	نفقات غير الأجور (صافي تراكم المتأخرات)
١٥٨	١٨٤	٢٠٠	٢٥٠	٢٥٠	٣٧٤	٤٤٧	صافي الإقراض
٢٧٣-	٥٨١-	٩٤٥-	١,٢٣٥-	١,٢٤٣-	١,٥٩٢-	١,٣١٧-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)
٥٠-	٥٠-	٥٠-	٢٧٠	٣٨٧-	يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي)
...	١٣	١٥-	ومنه: صافي التسويات المستحقة (+) أو المسددة (-)
...	٣٦-	...	يضاف: المتأخرات على الرديات الضريبية
٣٢٣-	٦٣١-	٩٩٥-	١,٢٣٥-	١,٢٤٣-	١,٣٧١-	١,٦٩٠-	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي، قبل الدعم الخارجي)
١,٠٩٥	٨٧٣	٧٠٠	٤٥٠	٦٧٠	٤٠٠	٢١٥	النفقات التطويرية (على أساس نقدي)
١,٤١٨-	١,٥٠٤-	١,٦٩٥-	١,٦٨٥-	١,٩١٣-	١,٧٧١-	١,٩٠٥-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، متضمنا النفقات التطويرية)
١,٤١٨	١,٥٠٤	١,٦٩٥	١,٦٨٥	١,٩١٣	١,٧٧١	١,٩٠٥	إجمالي التمويل
...	١٧٦	٢٩-	صافي التمويل المصرفي المحلي
...	التمويل المحلي الأخر
٣٢٣	٦٣١	٩٩٥	١,٢٣٥	١,٢٤٣	١,٣٥٥	١,٧٦٤	التمويل الخارجي للنفقات الجارية
١,٠٩٥	٨٧٣	٧٠٠	٤٥٠	٦٧٠	٤٠٠	٢١٥	التمويل الخارجي للنفقات التطويرية
...	٤-	٤-	صافي الدين الخارجي
...	١٥٦-	٤٠-	المتبقي
بنود للذكورة							
٢٩,٨	٢٩,٧	٢٧,٦	٢٧	٢٧,٨	٢٦,١	٢٥,٧	الإيرادات
٣٢,٥	٣٦,٣	٣٩,٧	٤٤,٦	٤٥,٧	٥٢,١	٤٧,٢	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٧,٤	١٩,٣	٢١	٢٢,٥	٢٢,٣	٢٤	٢٣,٨	نفقات الأجور
١٣,٦	١٤,٩	١٦,١	١٨,٥	١٩,٧	٢٢,١	١٦,١	النفقات غير الأجور
١,٥	٢,١	٢,٦	٣,٦	٣,٦	٦,١	٧,٣	صافي الإقراض
٢,٧-	٦,٦-	١٢,١-	١٧,٦-	١٧,٩-	٢٦-	٢١,٦-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
٣,٢-	٧,١-	١٢,٧-	١٧,٦-	١٧,٩-	٢٢,٤-	٢٧,٧-	٦,١ رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي) قبل دعم الموازنة الخارجي
٣,٢	٧,١	١٢,٧	١٧,٦	١٧,٩	٢٢,١	٢٨,٩	دعم الموازنة الخارجي (جار)
٣٢٣	٦٣١	٩٩٥	١,٢٣٥	١,٢٤٣	١,٣٥٤,٩	١,٧٦٤	بملايين الدولارات الأمريكية
١٠,٧	٩,٩	٩	٦,٤	٩,٧	٦,٥	٣,٥	النفقات التطويرية
١٣,٩-	١٧,٠-	٢١,٧-	٢٤,٠-	٢٧,٦-	٢٩,٠-	٣١,٢-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
١,٤١٨	١,٥٠٤	١,٦٩٥	١,٦٨٥	١,٩١٣	١,٧٥٥	١,٩٧٩	إجمالي الدعم الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)
...	٣,٨	٣,٩	٣,٦	سعر الصرف الإسمي (الشيفل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي)
١٠,٢٢١	٨,٨٥٥	٧,٨٠٦	٧,٠٢٢	٦,٩٤٠	٦,١١٧	٦,١٠٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٢-الصفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠٠٨-٢٠١٣

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	توقعات ٢٠١٠	موازنة ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
١١,٥٨٥	١٠,٠٠١	٨,١٨٩	٧,٢٠٣	٧,٣٢٣	٦,٢٨٢	٥,٦٢٧	مجموع صافي الإيرادات
٤,٩٧٧	٤,١١٥	٢,٩٤٥	٢,٦٢٠	٢,٦٨٧	٢,٣٠٠	٢,٠١٧	إجمالي الإيرادات الداخلية
٢,٣١٧	٢,٠٢٥	١,٨٠٥	١,٦١٣	١,٤٣٣	١,١٨٥	٩٧٩	الإيرادات الضريبية
٢,٦٦٠	٢,٠٩٠	١,١٤٠	١,٠٠٧	١,٢٥٤	١,١١٥	١,٠٣٨	الإيرادات غير الضريبية
٧,١٧٢	٦,٣٩٤	٥,٧٠٠	٤,٨٦٤	٥,٠١٦	٤,٣٣٨	٤,٠٢٧	إيرادات المقاصة (مستحقة)
٧,١٧٢	٦,٣٩٤	٥,٧٠٠	٤,٨٦٤	٥,٠١٦	٤,٢٨٦	٤,٠٨٠	إيرادات المقاصة (نقدا)
...	٥٢	٥٢-	إيرادات المقاصة (صافي المتأخرات)
٥٦٤	٥٠٧	٤٥٦	٢٨١	٣٨٠	٣٥٧	٤١٧	رديات الضرائب
١٢,٦٢١	١٢,٢١١	١١,٧٨٠	١١,٨٩٤	١٢,٠٤٦	١٢,٥٤٣	١٠,٣٥٤	إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
٦,٧٥٣	٦,٤٩٣	٦,٢٤٣	٦,٠٠٤	٥,٨٩٠	٥,٧٦٨	٥,٢١٥	نفقات الأجور (على أساس الالتزام)
٦,٧٥٣	٦,٤٩٣	٦,٢٤٣	٦,٠٠٤	٥,٨٩٠	٥,٥٩٦	٦,٣٥٤	٦,٣٥٤
...	١٧١	١,١٣٩-	نفقات الأجور (صافي المتأخرات)
٥,٢٦٨	٥,٠١٧	٤,٧٧٩	٤,٩٤٠	٥,٢٠٦	٥,٣٠٤	٣,٥٣٥	نفقات غير الأجور (على أساس الالتزام)
٥,٤٥٨	٥,٢٠٧	٤,٩٦٩	٤,٩٤٠	٥,٢٠٦	٤,٤٩٠	٣,٧٨٥	نفقات غير الأجور (على أساس نقدي)
١٩٠-	١٩٠-	١٩٠-	٨١٥	٢٥٠-	٥,٤٥٨
٦٠٠	٧٠٠	٧٥٨	٩٥٠	٩٥٠	١,٤٧١	١,٦٠٤	صافي الإقراض
١,٠٣٦-	٢,٢٠٩-	٣,٥٩١-	٤,٦٩١-	٤,٧٢٣-	٦,٢٦١-	٤,٧٢٧-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)
١٩٠-	١٩٠-	١٩٠-	١,٠٦٣	١,٣٨٩-	يضاف: متأخرات الإنفاق (صافي)
...	٥٢	٥٢-	ومنه: صافي التسويات المستحقة (+) أو المسددة (-)
...	١٤١-	...	يضاف: المتأخرات على الرديات الضريبية
١,٢٢٦-	٢,٣٩٩-	٣,٧٨١-	٤,٦٩١-	٤,٧٢٣-	٥,٣٩١-	٦,٠٦٣-	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي، قبل الدعم الخارجي)
٤,١٦١	٣,٣١٧	٢,٦٦٠	١,٧١٠	٢,٥٤٦	١,٥٧٣	٧٧١	النفقات التطويرية
٥,٣٨٧-	٥,٧١٧-	٦,٤٤١-	٦,٤٠١-	٧,٢٦٩-	٦,٩٦٤-	٦,٨٣٥-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، متضمنا النفقات التطويرية)
٥,٣٨٧	٥,٧١٧	٦,٤٤١	٦,٤٠١	٧,٢٦٩	٦,٩٦٤	٦,٨٣٦	إجمالي التمويل
...	٦٩١	١٠٦-	صافي التمويل المصرفي المحلي
...	التمويل المحلي الأخر
١,٢٢٦	٢,٣٩٩	٣,٧٨١	٤,٦٩١	٤,٧٢٣	٥,٣٢٨	٦,٣٢٨	التمويل الخارجي للنفقات الجارية
٤,١٦١	٣,٣١٧	٢,٦٦٠	١,٧١٠	٢,٥٤٦	١,٥٧٣	٧٧١	التمويل الخارجي للنفقات التطويرية
...	١٦-	١٦-	صافي الدين الخارجي
...	٦١٢-	٧١-	المتبقي
٢٩,٨	٢٩,٧	٢٧,٦	٢٧	٢٧,٨	٢٦,١	٢٥,٧	بنود للذكورة
٣٢,٥	٣٦,٣	٣٩,٧	٤٤,٦	٤٥,٧	٥٢,١	٤٧,٢	الإيرادات
١٧,٤	١٩,٣	٢١,٠	٢٢,٥	٢٢,٣	٢٤	٢٣,٨	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٣,٦	١٤,٩	١٦,١	١٨,٥	١٩,٧	٢٢,١	١٦,١	نفقات الأجور
١,٥	٢,١	٢,٦	٣,٦	٣,٦	٦,١	٧,٣	النفقات غير الأجور
٢,٧-	٦,٦-	١٢,١-	١٧,٦-	١٧,٩-	٢٦-	٢١,٦-	صافي الإقراض
٣,٢-	٧,١-	١٢,٧-	١٧,٦-	١٧,٩-	٢٢,٤-	٢٧,٧-	رصيد النفقات الجارية (على أساس الالتزام) قبل دعم الموازنة الخارجي
٣,٢	٧,١	١٢,٧	١٧,٦	١٧,٩	٢٢,١	٢٨,٩	رصيد النفقات الجارية (على أساس نقدي) قبل دعم الموازنة الخارجي
٣٢٣	٦٣١	٩٩٥	١,٢٣٥	١,٢٤٣	١,٣٥٥	١,٧٦٤	دعم الموازنة الخارجي (جار)
١٠,٧	٩,٩	٩	٦,٤	٩,٧	٦,٥	٣,٥	بملايين الدولارات الأمريكية
١٣,٩-	١٧-	٢١,٧-	٢٤-	٢٧,٦-	٢٩-	٣١,٢-	النفقات التطويرية
٥,٣٨٧	٥,٧١٧	٦,٤٤١	٦,٤٠١	٧,٢٦٩	٦,٩٠١	٧,٠٩٩	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
...	٣,٨	٣,٩	٣,٦	إجمالي الدعم الخارجي (بملايين الشيكات الإسرائيلية)
...	٣,٨	٣,٩	٣,٦	سعر الصرف الإسمي (الشيك الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي)
٣٨,٨٣٩	٣٣,٦٥٠	٢٩,٦٦٤	٢٦,٦٨٤	٢٦,٣٧٢	٢٤,٠٥٥	٢١,٩١٦	إجمالي الناتج المحلي الإسمي (بملايين الشيكات)

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.